وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية أدرار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# الاصلاحات السياسية بين الخطاب والممارسة الفعلية "دراسة تحليلية لخطابات رئيس الجمهورية 2011-2012.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وادارية

اعداد الطالبين:

مباني محمد الفاتح

السبتي احمد

اشراف الاستاذ:

**عبدالله جعفري**

**أعضاء لجنة المناقشة**

| الاسم واللقب | الصفة |
|---|---|
| أ.بن مالك محمد الحسن | رئيسا |
| أ.جعفري عبد الله | مشرفا ومقررا |
| أ.العابد هواري | عضوا مناقشا |

**السنة الجامعية: 2020/2019**

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٩

# شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
(إن أشكرَ الناس لله عز وجل أشكرُهم للناس)
نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل جعفري عبد الله لإشرافه على هذه المذكرة، ولما افادنا به من نصائح سديدة والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وصبره معنا الى أخر المطاف جزاه الله خير الجزاء وجعل جهوده التي بذلها في ميزان حسناته.
كما نتقدم بجزيل الشكر الى أساتذتنا الكرام لجنة المناقشة الموقرين الذين تفضلوا بمناقشة هذه المذكرة.
تشكراتي الى كل من علمني حرفا أساتذتي الكرام منذ نعومة أظافري الى مرحلة الماستر.
وامتناني الى كل من ساهم في هذا العمل ومد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

محمد الفاتح

# الإهـــــــداء ....

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة السلام على رسوله الكريم

سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات واتم التسليم

الى كل من كان له الفضل بعد الله تعالى في وجودي، الى من رباني صغيرا، الى من أمرني الله تعالى أن اخفض لهما جناح الذل من الرحمة، الى روح ابي الغالية رحمة الله عليه، الى التي علمتني العطف، علمتني التسامح، علمتني الأمل، علمتني الحب، علمتني الحنان، اليك يا بحر الحنان، ويا منبع الحب، يا وهج العواطف ويا صدق الأحاسيس، ويا مصنع الأفراح، الى صاحبة الروح النقية، والنفس الذكية، والطلعة البهية، اليك.....

يا أمي

أهديكما جهد السنين والأعوام وثمرة الختام

الى من ترعرعت معهم ونمى غصني بينهم وبهم يشتد عضدي اخوتي واخواتي من دون استثناء

الى كل أفراد العائلة الكريمة

الى كل زملائي وزميلاتي في العمل.

والى كل طالب جاد يسعى في طلب العلم، فالناس يفنون وأهل العلم باقون ما بقي الدهر أجسادهم مفقودة وأمثالهم في القلوب موجودة.

محمد الفاتح

# مقدمة

شهد العالم مع نهاية تسعينيات القرن الماضي جملة من التغيرات والتحولات السياسية انعكست تبعاتها على العديد من الدول والانظمة السياسية ، حيث تمحور هذا التحول في شكل اصلاحات سياسية باشرتها الانظمة السياسية خصوصا دول العالم الثالث منها بهدف تحديث النظام السياسي وبعث التنمية السياسية بين مختلف مؤسساته فقد أضحى موضوع الإصلاحات السياسية من اهم المواضيع والمجالات البحثية لدى الكثير من علماء السياسة والمتخصصين في مجالاتها، بل وحتى لدى عامة الناس، ولا شك أن هذا الاعتقاد راسخ لدى الكثير من البلدان بأن الإصلاح السياسي هو المحور الحاسم في نجاح أي تنمية سياسية من جهة، كما أن عملية التحول الديمقراطي المتعلقة بالتنمية والتطوير يتوقف نجاحها أو فشلها على فعالية الإصلاح السياسي الشامل من جهة ثانية.

ومع نهاية العقد الاول وبداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين شهد العالم العربي موجة من الاحتجاجات الشعبية، كان الهدف منها تغيير انظمة الحكم السائدة والاطاحة بأعرق الأنظمة التسلطية، على غرار ما حدث في تونس ومصر، لتشمل فيما بعد جل البلدان العربية، والتي سميت فيما بعد "بثورات الربيع العربي"، والتي على إثرها سارعت العديد من الدول على إطلاق جملة من الإصلاحات السياسية، عبرت عنها على شكل خطابات رسمية، من اجل تعزيز المسار الإصلاحي وبناء أنظمة ديمقراطية أكثر انفتاحاً.

والجزائر كغيرها من الدول العربية لم تكن بمنأى عن هذه التغيرات حيث وجدت نفسها امام حتمية مواكبة التغيرات الحاصلة في المنطقة، مما جعلها تنطلق في مرحلة جديدة من عمليات الإصلاح السياسي والتي أعلن عنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه المتلفز يوم 15 افريل 2011 والذي حدد من خلاله الأهداف الرئيسية لعملية

الإصلاح، لتشمل تغييرا للدستور الحالي، إلى جانب تعديل قوانين أساسية مثل قانون الأحزاب والجمعيات وقانون الإعلام.

**أهمية الموضوع**

تكمن أهمية الموضوع في معالجة قضية هامة من قضايا الساعة، وهي الاصلاحات السياسية والتي يتم تداولها وتوظيفها بكثرة في العديد من المجالات والحقول المعرفية والمحافل الدولية، فهو موضوع شغل بال صناع القرار في دول العالم بأثره ويشكل جزءا كبيرا من الحراك الدولي، ويدور حوله مختلف الخطابات السياسية الرسمية في معظم دول العالم خلال العقود الأخيرة.

**أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذا الموضوع الى الوصول الى بعض الأهداف التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- التعريف بموضوعي الإصلاحات السياسية والخطاب السياسي حتى يسهل معرفتة لدى الأكاديميين وغير الأكاديميين.
- تبيان وتحليل مضمون الإصلاحات السياسية والدافع اليها.
- البحث في كيفية تجسيد الإصلاحات السياسية على أرض الواقع، من خلال ابراز مدى وجود تطابق بين النصوص القانونية والخطاب السياسي من جهة، وواقع الإصلاحات السياسية من عدمه من جهة أخرى.

**أسباب اختيار الموضوع**

أ) **الأسباب الذاتية:** يعد الموضوع من أبرز الموضوعات التي اشغلت بالي وتفكيري منذ سنوات، قبل الخوض فيه على شكل مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، ويمكن تفسير ذلك بوجود فضول علمي لدي لتناول قضايا الإصلاح السياسي وما يتعلق بها.

**ب) الأسباب الموضوعية:**

- الأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع الإصلاحات السياسية باعتباره أحد أهم الرهانات الأساسية لترسيخ التحول السياسي وتكريس التنمية السياسية داخل النظام السياسي والمؤسسات التابعة له.
- التزام العديد من الدول العربية ومن بينها الجزائر بتكييف وتنقيح تشريعاتها المحلية امتثالاً بالتزاماتها الدولية وتحريك عجلة الإصلاحات السياسية، من خلال العديد من الخطابات الرسمية.

**إشكالية الدراسة:**

إن المتتبع لمسار الإصلاحات السياسية عموما وفي الجزائر بشكل خاص يتضح له جليا وجود، مجال واسع بين ما تتناوله الخطابات الرسمية وما هو موجود على أرض الواقع ويلاحظ أن الحديث عن الإصلاحات السياسية كثير مقارنة بتجسيدها على ارض الواقع ، وهذا ان دل على شيء انما يدل على وجود مشكلة تعاني منها الحياة السياسية في الجزائر، وهي مشكلة الفجوة بين الخطاب والممارسة، وذلك نظرا للغموض الذي يشوب العلاقة بين الخطاب السياسي والإصلاحات السياسية في الجزائر، وللكشف عن هذه العلاقة تأتي هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى فاعلية الاصلاحات السياسية الجزائرية التي تبناها خطاب رئيس الجمهورية في افريل 2011؟

- وما مدى مساهمة الخطاب الرسمي الجزائري في تجسيد الاصلاحات السياسية المعلن عنها على أرض الواقع؟

**التساؤلات الفرعية:**

- ما المقصود بالإصلاحات السياسية؟
- ماهي العوامل المتحكمة في فاعلية الخطاب السياسي؟

- ما مضمون الإصلاحات السياسية التي تبناها الخطاب الرسمي الجزائري وما هو واقعها ومعوقاتها؟

**الفرضية الرئيسية:**

- ترتبط فاعلية الاصلاحات السياسية في الجزائر بمدى فاعلية الارادة السياسية لدى النخبة الحاكمة لا بطبيعة الخطاب السياسي المنتهج.

**الفرضيات الفرعية:**

- الإصلاح السياسي هو عبارة عن قناعة وإيمان النظام بضرورة وحتمية التغيير.
- الخطاب السياسي هو عبارة عن تلك الوعود والتصريحات والخطابات التي تقدمها الحكومات من أجل عملية الإصلاح السياسي.
- كلما زادت الضغوط الداخلية والخارجية حول عملية الإصلاح السياسي كلما سارعت السلطة الحاكمة في الجزائر لمضاعفة النصوص القانونية والخطابات الرسمية من أجل عملية الإصلاح السياسي.
- لم يحدث الخطاب السياسي والإصلاحات السياسية الحاصلة في الجزائر واقعاً إيجابيا على أرض الواقع.

**الاطار الزماني والمكاني:**

أ) **المجال الزماني:** تبدأ الحدود الزمنية للدراسة من عام 2011 حيث شهد العالم العربي موجة من الاحتجاجات الشعبية، أين عرفت الجزائر اعلان إصلاحات سياسية جديدة من طرف رئيس الجمهورية وذلك في خطابه الشهير المتلفز يوم 15 أفريل 2011، وتمتد الدراسة الى غاية نهاية حكم الرئيس بوتفليقة سنة 2019.

ب)**المجال المكاني:** يتمثل المجال المكاني للدراسة في دولة الجزائر.

**الدراسات السابقة:**

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإصلاحات السياسية غير أن هذه الدراسات الخاصة بالإصلاحات السياسية التي تضمنها خطاب رئيس الجمهورية تظل قاصرة نظرا لحداثة نشأتها ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

1- كتاب **طارق عاشور** تحت عنوان "الإصلاح السياسي العربي تحليل للحالة الجزائرية، تطرق فيه الى العوامل الخارجية والداخلية التي دفعت بالسلطة الحاكمة للقيام بإصلاحات سياسية تتماشى مع الظروف المحلية والدولية.

2- دراسة للطالبة **فريدة كروشي** وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة ورقلة تحت عنوان "ظاهرة الاحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر" حيث تطرقت الباحثة في هذه الدراسة الى اهم الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر في تلك الآونة والتي كانت سببا في الإصلاحات السياسية، دون ذكر التحديات والعوائق التي تعيق عملية الإصلاح السياسي.

3- دراسة للطالب **شعبان العيد** وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة بسكرة، تحت عنوان "الإصلاح السياسي في الجزائر من 2008 الى 2013"، حيث وبعد الاطلاع عليها تبين أنه ركز على اهم الفواعل التي ساهمت في هذه الإصلاحات السياسية، غير أنه لم يشير الى مضمون ومحتوى هذه الإصلاحات السياسية. وهو ما سنسعى لتناوله من خلال الدراسة التي بين ايدينا.

4- دراسة للطالبتين **شرف كنزة وطاهري وردة** وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، تحت عنوان "التحولات السياسية والإقليمية وأثرها على الإصلاح السياسي في الجزائر(2012-2016)"، حيث ركزوا في هذه الدراسة على اهم التحولات التي شهدتها

الساحة السياسية واثرها على الإصلاحات السياسية ، دون التطرق الى واقع هذه الإصلاحات والتحديات التي تواجهها.

**الاطار المنهجي:**

**أ) المناهج:**

1- المنهج التاريخي: حيث يعتبر هذا المنهج من أهم المناهج المتبعة في دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية عبر الزمن من خلال نقله لأهم أحداثها ووقائعها، حيث يعرف المنهج التاريخي على أنه: "مجموعة الخطوات العلمية التي تساعد المؤرخ على قراءة وبحث ماضي الشعوب والأمم وتسجيل أحداث تاريخها واستخلاص النتائج وبيان القوانين التي تحكم سلوك البشر وصياغة كل ذلك بطريقة يسهل على الأجيال الحاضرة فهمها بما يساعد على فهم الواقع والتنبيه بالمستقبل[1].

وقد اعتمدنا على المنهج التاريخي في درستنا هذه نظرا لما له من أهمية كبرى في نقل الأحداث وتحليل الظواهر السياسية التي شهدها النظام السياسي الجزائري، وتحديد أم الأسباب والدوافع لهذه الإصلاحات السياسية.

2- المنهج الوصفي: الذي يعرف على أنه محاولة الوصول الى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول لفهم أفضل وأدق لوضع السياسات والإجراءات الخاصة بها" وعادة ما يلجأ الباحث الى هذا المنهج عند معرفته المسبقة بجوانب وأبعاد الظاهرة موضوع الدراسة التي من خلالها ينتابه فضول في معرفة تفاصيل أكثر حول الظاهرة[2].

---

1 عامر مصباح، **منهجية البحث العلمي في العلوم السياسية والاعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 75-76.

2 أحمد حسين الرفاعي، **مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية**، ط4، الأردن: دار وائل للنشر، 2005، ص122.

واعتمدنا هذا المنهج في دراستنا قصد الوقوف على طبيعة الأحداث ووصفها وصفا دقيقا يساعدنا على الفهم والتحليل والتفسير السليم القائم على الوصف الصحيح للظاهرة المدروسة.

3- منهج تحليل المضمون: الذي يعرفه "محمد عبد الحميد" على أنه: "هو مجموع الخطوات المنهجية التي تسعى الى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلامات الارتباطية بهذه المعاني من خلال البحث الكمي الموضوعي والمنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى[1].

وقد قادنا الى استعمال هذا المنهج في دراستنا نظرا لأهميته ومن أجل تحليل خطاب رئيس الجمهورية وما تضمنه من قوانين واصلاحات سياسية.

**ب) الإقتربات:**

1-الاقتراب النسقي: ويعرفه دافيد استون على أنه نسق سلوك موجود في بيئته يتفاعل معها أخذ وعطاء من خلال فتحي المدخلات والمخرجات وهو بذالك نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات تتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها[2].

واعتمدنا على هذا الاقتراب في دراستنا نظرا لما له من أهمية في تحليل موضوع الدراسة من خلال معرفة طبيعة البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي الجزائري، ومدى تأثيرها وتأثرها بمتغيرات البيئة الخارجية في الجزائر من جهة، ومدى قدرة تأقلم وتكيف النظام السياسي الجزائري مع هذه المتغيرات من جهة أخرى.

2-الاقتراب المؤسسي: الذي يهدف الى دراسة وتحليل العملية السياسية كنتائج لمهام وادوار المؤسسات السياسية في الدولة، ذلك في ظل تحديد طبيعة العلاقة التفاعلية فيما بينها من حيث درجة التأثير والتأثر، الأمر الذي من شأنه أن يساعد

1 عصمان سركز العجيلي، عياد سعيد امطير، **البحث العلمي أساليبه وتقنياته**، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2002، ص126.

2 عادل فتحي، ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006-2007، ص205.

الباحث أكثر على التفسير الدقيق لأسباب ومحتوى وكذا الأهداف الحقيقية من وراء تلك الممارسات السياسية المتعددة في الدولة[1].

3-الاقتراب القانوني: يستخدم هذا الاقتراب في الدراسات السياسية بشكل واسع وذلك من خلال تركيزه على طبيعة العلاقة بين مختلف قوى وفواعل العملية السياسية في الدولة، ومدى التزام هذه الأخيرة بالقواعد القانونية من جهة أو من حيث تركيزه على تحديد وضبط العملية السياسية في إحدى جوانبها كتنظيم العملية الانتخابية مثلا[2].

واستعنا على هذا الاقتراب في دراستنا بغية تحليل أهم القواعد والأحكام القانونية ومدى التزامها لهاته الأطر التنظيمية، والتي تدخل في إطار عملية الإصلاحات السياسية في الجزائر التي باشرها رئيس الجمهورية.

**صعوبات الدراسة:**

لا يكاد يخلوا أي عمل من الصعوبات، ومن بين أهم الصعوبات والعوائق التي واجهتنا نذكر ما يلي:

قلة المراجع التي يمكن الاعتماد عليها في موضوع بحثنا خاصة المراجع باللغة العربية والتي تتحدث عن الإصلاحات السياسية الأخيرة بالذات.

**تقسيم الدراسة:**

حسب المنهجية المتبعة للوصول الى أهداف هذه الدراسة ارتأينا أن نقسم هذه الدراسة الى فصلين ومقدمة وخاتمة على النحو الأتي:

- الفصل الأول: ويمثل الاطار النظري والمفاهيمي لموضوع الدراسة (الإصلاحات السياسية بين الخطاب والممارسة قراءة في خطاب رئيس الجمهورية المتلفز يوم 15

1 محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم ,المناهج ,الاقتربات ,والأدوات**، الجزائر: دار هومه، 2002، ص123.

2 نفس المرجع، ص ص 117-118.

أفريل 2011)، وينقسم هذا الفصل الى مبحثين: يهتم المبحث الأول بدراسة ماهية الإصلاحات السياسية أما المبحث الثاني يهتم بدراسة ماهية الخطاب السياسي.

- الفصل الثاني: ويشمل على دراسة حيثيات خطاب رئيس الجمهورية ومضمونه وواقع الإصلاحات السياسية في الجزائر، وتم تقسيمه الى مبحثين: خصص الأول للحديث حول خطاب رئيس الجمهورية من حيث الدوافع وردود الأفعال حوله، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للحديث عن مضمون هذه الإصلاحات وواقعيتها وكذا اهم التحديات التي تواجهها.

# الفصل الأول

## الاطار النظري والمفاهيمي لمفهومي الاصلاح والخطاب السياسي

## الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لمفهومي الاصلاح والخطاب السياسي

في خضم الظروف السياسية التي صاحبت الربيع العربي وما نتج عنه من توجهات وأفكار، منادية الحكومات بضرورية تغيير الأوضاع وتحسين الظروف المعيشية، سارعت العديد من الدول، إلى تبني جملة من الإصلاحات السياسية والتي أعلنت عنها في العديد من الخطابات السياسية كانت هنا وهناك، وعليه سنحاول التعرض لمفهومي الإصلاح سياسي والخطاب السياسي وتوضيح الجوانب المتعلقة بهما.

### المبحث الأول : ماهية الإصلاح السياسي

يعتبر مفهوم الاصلاح من المفاهيم التي تتميز بقدر كبير من التداخل والغموض، ويندر أن تجد تعريفا محددا له، يرجع السبب في ذلك الى المرونة في التطبيق العملي للمفهوم، فكل محاولات التغيير أطلق عليها اصلاح بغض النظر عن اتجاهات ذلك التغيير ومضمونه الذي يختلف من مجتمع لأخر ومن مرحلة الى مرحلة أخرى في المجتمع الواحد[1].

**فالإصلاح لغة:** مأخوذ من صَلُحَ، وصَلَحَ يَصْلُحُ ويَصْلُحُ صَلاَحاً وصَلُوحاً، قال ابن دريد: وليس صلُح يثبت والصلاحُ ضدُ الفساد، والاصلاحُ نقيض الافساد، وأصلح الشيء بعد فساده أقامه[2]، أما في اللغة الإنجليزية يشير مصطلح الإصلاح الى Reform ومعناه التعديل والوصول لوضع أفضل بتعديل الأخطاء وإعادة البناء، ومنه عملية لإعادة التشكيل[3].

---

[1] آمنة محمد علي ، سنان صلاح رشيد، **المرأة وتحديات الإصلاح السياسي – العراق نموذجا** –، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد، العددان 77 و 78( 2003)، ص. 228

[2] نصار اسعد نصار، **إصلاح الأمة في ضوء الكتاب والسنة: دراسة في مفهوم الاصلاح واتجاهاته والياته**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007، ص 477.

[3] سليماني مباركة، **السياسة الامركية والاروبية تجاه الاصلاح السياسي في المنطقة العربية: الجزائر والمملكة المغربية نموذجا**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 12، 2019، ص 177.

**وفي الاصطلاح:** يمكن تعريفه على أنه تغير من حالة سيئة الى حسنة، ومن الفوضى والمخالفة الى الالتزام والاستقامة[1].

كما يعتبر هذا المصطلح قديم قدم الإنسانية، فقد ذكر في القرءان الكريم والسنة النبوية وفي العديد من مؤلفات الفلاسفة والحكام، فقد ورد مصطلح الإصلاح في القرءان الكريم على سبيل المثال لا الحصر في قوله تعالى: " وإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفسدُواْ في الأَرْض قَالُواْ إنمَا نَحْنُ مُصْلحُون" [صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ][2]. وفي قوله: " قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَى بَيِنَةٍ من رَبَي وَرزَقَني مِنْهُ رِزْقاً حَسَناً وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلاَ الْإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتْ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَ بِاللَهِ عَلَيْهِ تَوَكَلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ" [صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ][3].

**المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي**

تعرف الموسوعة السياسية الإصلاح السياسي بانه تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، والإصلاح خلافا للثورة ليس سوى تحسين للنظام السياسي والاجتماعي دون المساس بأسس هذا النظام[4]

ويعرف معجم "مصطلحات عصر العولمة" الإصلاح السياسي على أنه "مفهوم يعني خلق الأداة الفعالة للقيام بالإصلاح، أي الأداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود، ومتى، وكيف تفرض الاحترام وحدود هذا الاحترام.[5]

---

[1] نصار اسعد نصار، **المرجع السابق**، ص.477.

[2] **القرءان الكريم**، سورة البقرة، الآية 11، ص03.

[3] **القرءان الكريم**، سورة هود، الآية 88، ص231.

[4]– عبدالوهاب الكيالي واخرون ، **موسوهة السياسة** ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، ج.01 ، ص.206.

[5]– اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي ، **معجم مصطلحات عصر العولمة،( مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية واعلامية)**، قويسنا : مؤسسة كتب عربية ، 2005، ص.51

ويمكن تعريف الإصلاح السياسي أيضا بأنه "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها[1].

فالإصلاح السياسي هو عبارة عن عملية إصلاح في الأنظمة السياسية والحكومات بشكل جوهري وتغيير سلمي للواقع الراهن نحو حال أفضل، ووضع حد للفساد والاستبداد السلطوي وتأمين الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين[2].

وأخيرا فإننا نجد تعريف الباحث "مسلم بابا عربي" الأكثر وضوحا وشمولا، حيث يعرفه على النحو التالي " مجموعة العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات، المؤسسات والأبنية، الأطر والأليات، الأداء والسلوكيات، والثقافة السياسية السائدة، بهدف مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية، والاستجابة للتحديات التي يواجهها النظام، في اتجاه يضمن المزيد من المشاركة السياسية للمواطنين، والفعالية والكفاءة لمؤسسات الدولة، مع التأكيد على حماية الحريات وحقوق الانسان[3].

---

[1]– كدروسي مختار وعرابي علي، **الاصلاحات السياسية في دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر والمغرب**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2016/2015، ص49

[2]– شعبان العيد، **الاصلاح السياسي في الجزائر 2008–2013**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2014/2013، ص 20.

[3]– عمر بوجلال، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989–2014 الواقع وآليات التفعيل**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2014–2015، ص77.

وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف لمفهوم الإصلاح السياسي على أنه عبارة عن عملية تحول وتغير تتم على مستوى الأنظمة السياسية يتم من خلالها اعادة بناء او تجديد النظام السياسي او بعض مؤسساته من اجل مواكبة العصر وتعزيز الديمقراطية بكل اشكالها، وفق أساليب منطقية ومعايير قانونية تتوافق وقيم الشعوب، بعيداً عن الأشكال التقليدية مثل التسلط والشخصانية وحب الذات وجميع اشكال الاستبداد، التي تؤدي بالأنظمة السياسية الى الفوضى والاحتقان ومن ثم الانهيار والزوال والفناء.

**المطلب الثاني : دوافع الاصلاح السياسي**

**أولاً: الدوافع الداخلية للإصلاح السياسي :**

تتعلق الدوافع الداخلية للإصلاح السياسي بتلك الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالبيئة الداخلية للدولة وطبيعة النظام السياسي في حد ذاته، وفي هذا الإطار نذكر الدوافع التالية:

**1-الدوافع السياسية:**

ولعل اهم دافع سياسي هو ازمة الشرعية، فشرعية النظام السياسي تقاس بمدى قبول المواطنين في الدولة بالنظام الحاكم، بحيث يتماشى واعتقادات وطبيعة الناس والقيم التي تحكم المجتمع، و في هذا الإطار يرى ماكس فيبر "أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة "[1] .

وتتعدد أسباب تراجع أو انهيار شرعية نظام سياسي من نظام لآخر فقد تعود في البعض منها إلى تراجع فاعلية وأداء النظام خصوصا إذا ما تعلق الأمر بمعالجة القضايا والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تطرح تحديات كبيرة نظرا لارتباطها المباشر

[1]- بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا واشكاليات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011 ص 92.

بمعيشة المواطن، أو لوقوعها في أيدي حكام متسلطين الأمر الذي ينعكس على واقع مخرجات السياسات العامة للنظام السياسي القائم ويجعلها لا تحظى بتأييد ولا قبول شعبي، حيث تكون غير قادرة على مواجهة المطالب والتكيف مع الظروف المتغيرة والمتطورة [1].

وعليه فإن ازمة الشرعية وما يصاحبها من سخط وعدم رضى وقبول من طرف الشعب والمواطنين للأنظمة الحاكمة الفاسدة والمستبدة، بسب عدم اشراك افراد الشعب في صناعة القرار وغيرها من الأزمات السياسة، يولد في الأشخاص نزعة قوية نحو التغيير مما يجعلهم يخرجون في مظاهرات من اجل المطالبة بإصلاحات سياسية وتغير النظام.

اضافة الى ما تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي والبناء الديمقراطي باعتبارها أهم وأفضل طرق المشاركة الشعبية في البناء والتنمية وصناعة القرار بالدولة الأمر الذي يضعها في مركز الشريك الفعال في عملية الإصلاح خصوصا بالنسبة للمعارضة التي تعتبر المرآة العاكسة للنظام السياسي، هذا ولا يمكننا نفي دور وسائل الإعلام التي أصبحت تصنف على أنها السلطة الرابعة في النظم السياسية من خلال دورها التوعوي والرقابي خصوصا فيما يتعلق بقضايا الفساد السياسي والإداري في الدولة[2].

### 2- الدوافع الاقتصادية:

إذا نظرنا من الناحية الاقتصادية، فان الدول الريعة تكون امام مطالب اصلاح ملحة، لأن اقتصاديتها مبنية على أسس هشة، لا تستجيب لمطالب الجماهير، كما انها

---

[1]- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، 2008، ص 43.

[2]- أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، **الاصلاح السياسي والحكم الرشيد: اطار نظري**، عمان: دار الحامد، 2010، ص 46.

تجد صعوبة في التكييف مع المتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي من الناحية الاقتصادية التي غالبا ما تكون لها الأثر السلبي على اقتصاديات الدول الريعية، بمعنى انها تبقى تحت التبعية الاقتصادية، كما انها تعاني من مسألة العدالة التوزيعية ما يؤثر على مسألة التنمية، وعليه نجد الإصلاح السياسي السمة البارزة في النظم الريعية بغض النظر عن مدى فاعليتها من عدمه[1].

**3- الدوافع الاجتماعية :**

من أهم الدوافع الاجتماعية التي تحرك الشعوب الى المطالبة بإصلاحات سياسية نجد ظاهرة الفساد الذي هو عبارة عن ظاهرة اجتماعية، لا تقتصر على بلد معين أو فيئة اجتماعية بعينها[2].وما تخلفه من أثار، ولعل من أبرزها تهديد مساعي الاصلاحات السياسية، مما قد يؤدي الى حالة عدم الاستقرار من خلال الإضرابات والاحتجاجات والانتفاضات...الخ، التي كلها تدفع الى صنع سياسات إصلاحية لمجابهة هكذا مظاهر مرضية[3].

**ثانياً : الدوافع الخارجية للإصلاح السياسي :**

ليست المحددات الداخلية المؤثر الوحيد على عملية الإصلاح السياسي في الدولة، فالعكس من ذلك يمكن أن تلعب المحددات و المؤثرات الدولية و الإقليمية دورا هاما في هذا الإطار خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالدول الصغرى في النظام الدولي و التي تبدو أكثر تأثرا بالبيئة الدولية أكثر من كونها مؤثرا فيها، وفي هذا الإطار يؤكد "محمد عابد الجابري" على أهمية العوامل الدولية بقوله:" إن نقطة الحرج في عملية التحول المعاصرة

---

[1] عمر بوجلال، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر1989-2014 الواقع وآليات التفعيل**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2015/2014، ص 80.

[2] نفس المرجع، ص 79.

[3] المرجع نفسه..

أنها تتم بسرعة كبيرة جدا... و دوافع الانتقال ليست نابعة من جوف المجتمع بفعل تطور داخلي، كما حدث في أوربا الحديثة، بل انه انتقال أو تحول يتم تحت ضغط حضارة عالمية اكتسحت العالم بمنجزاتها ففرضت نفسها كحضارة للعالم ككل "[1].

و عليه يمكن تحديد أهم المحددات المتعلقة بالبيئة الدولية و المؤثرة في عملية الإصلاح السياسي بالدولة على النحو التالي:

**1- القيود السياسية الدولية:**

ان من اهم العوامل التي تساعد في بلورة وتحريك عجلة الإصلاح السياسي في العديد من الدول، تلك القيود السياسية التي تفرضها الدول العظمى من خلال مؤسساتها المختلفة، كالبنك الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، من قروض واعانات تجارية ، على الدول النامية، التي تجعل منها كدافع للإصلاح في العديد من هذه الدول وذلك من خلال ما يسمى "بالمشروطية السياسية، حيث تفرض هذه المؤسسات مجموعة من الشروط السياسية و الاقتصادية على الدول مقابل توفير القروض و الإعانات و التبادلات التجارية، و تؤكد المنظمات الدولية على اعتبار الديمقراطية القاعدة الأساسية للإصلاح السياسي من خلال التأكيد على ضرورة مكافحة الفساد بمختلف أنواعه في الدولة، و تحقيق الشفافية و الانتخابات و تفعيل المشاركة السياسية و احترام حقوق الإنسان ...، و قد كان البنك الدولي من بين المؤسسات الدولية المبادرة لفرض شروط تتعلق باحترام حقوق الإنسان[2].

---

[1]- عمار جفال، **المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي**، من مؤلف : كمال المنوفي، يوس محمد الصواني، ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي، ليبيا، المركز العربي لدرسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006، ص 181.

[2]- باهي سمير، **الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية:دراسة لنوذجي تونس وليبيا**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة01: كلية العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2018/2017، ص 33.

**2- تنامي موجة الإصلاحات في العالم:**

يعتبر تنامي وانتشار موجات الإصلاح في العديد من بلدان العالم، من أهم الدوافع والمؤثرات الإقليمية الدافعة نحو الإصلاح السياسي في العديد منها، "حيث يرى هنتغتون في هذا السياق أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة معينة يشجع على التحول في دول أخرى في إطار ما سماها بظاهرة كرات الثلج أو ظاهرة الدومينو، حيث أن الدول التي تواجه مشكلات متشابهة تعتبر التحول نحو الديمقراطية حلا لهذه المشكلات و تصبح كل دولة تحولت بنجاح للديمقراطية مثالا يحتذى به لمثيلاتها ، و في هذا السياق يتم تفسير الإصلاحات السياسية التي باشرتها العديد من الأنظمة العربية على غرار الجزائر، المغرب، تونس، مصر... مطلع سنة 2011 فيما عرف بموجة الربيع العربي خصوصا في ظل تأثير ثورة المعلومات و الانترنت و شبكات التواصل الاجتماعي" [1].

**3- التحولات السياسية الدولية:**

تمثل المتغيرات السياسية والأيديولوجية التي تنبع من المجتمع الدولي دافع في اتجاه التحول نحو الديمقراطية. ويلاحظ بصفة عامة أن الدول النامية في العالم الثالث سريعة التأثر بالعوامل الخارجية والتأثير الخارجي خاصة بالدول الغربية مع الاتجاه المتزايد لعولمة الحياة السياسية والاقتصادية وإخفاق النظم الشمولية ونجاح النظم الديمقراطية وتزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم أصبح من الصعب على أي دولة أن تكون بمنأى عن التحولات العالمية نحو الديمقراطية، وخاصة أن المجتمعات السياسية لم تعد مجتمعات منعزلة، وإنما لها علاقاتها المعقدة مع القوى الأخرى[2].

---

[1] نفس المرجع، ص34.

[2] أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على التحول الديمقراطي في المملكة المغربية 2010- في:2017، https://democraticac.de/ ?p=51131 14:00، 2020/06/01.

كما أن مسألة عولمة القم السياسية، المتمثلة في تبني إصلاحات سياسية تندرج ضمن قيم الديمقراطية والليبرالية، بحيث اصبح هناك نظرة مفتونة بالأبنية السياسية الغربية خاصة في ظل رغبة دول الجنوب ببناء أنظمة سياسية كنظيرتها الغربية، اذ أصبح النمط الغربي غاية ونموذج يقتدى به بوصفه نمط مثالي ويمثل أعلى سقف للديمقراطية بصفة عامة[1].

**المطلب الثالث: معوقات الإصلاح السياسي**

هناك اعتقاد لدى البعض بأن من يرفض الاصلاح هم قلة في المجتمع وخاصة أن الاصلاح أصبح مطلبا واسعا وحاجة جماهيرية ملحة ...الا أن الأمر ليس كذلك فمثلما أن للإصلاح دعاه وأنصار فإن له أعداء ومعارضين وإن كانوا قلة إلا أنهم يمتلكون وسائل التأثير وأسباب القوة التي تجعلهم قادرين على عرقلة مسيرة الاصلاح إن لم نقل وقفها...وهذا ما يفرض علينا الاعتراف بأن معوقات الاصلاح كثيرة ومتعددة أبرزها[2].

**1-غياب الإرادة السياسية :**

الإصلاح السياسي يحتاج إلى إرادة سياسية جادة، وإحداث تغييرات سياسية عميقة وشاملة، فضعف أو غياب الإرادة السياسية يعني أن النظام لا يريد الإصلاح ولا سيما إذا وصل إلى درجة كبيرة من الانغلاق والتحجر والاستبداد والفساد[3].

فغياب الإرادة السياسية الكفيلة بإحداث اصلاح حقيقي، بفعل تغلغل النخب الحاكمة وسيطرتها على السلطة التنفيذية وإقصاء شرائح كبيرة من المجتمع عن المشاركة

---

[1]- عمر طيب بوجلال، **ادماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية**، في: https://books.google.dz/books، 10:33، 2020/06/02.

[2]- طارق الجعدي، **معوقات الاصلاح السياسي**، في:https://yemen-press.com/article1360.html، 18:44، 2020/03/18.

[3]- محمد تركي بني سلامة، **معوقات-الإصلاح-السياسي-في-الأردن**، في: https://www.raialyoum.com/ 10:05، 2020/03/02.

في الحكم، مما يؤدي الى عدم خلق نخب جديدة من المجتمع تكون مسئولة عن احداث عمليات الإصلاح[1].

**2-ضعف الثقافة الديمقراطية :**

إن ضعف الثقافة الديمقراطية تعد من أهم التحديات التي تواجه أي عملية إصلاح سياسي، لأن جوهر الديمقراطية يكمن في كونها قيما ثقافية توفر علاقات للمواطنين العامة، كما أن الثقافة الديمقراطية هي مبدأ واساس من أسس العمل السياسي، ذلك ان الشعب قد يكون تحت تأثير ثقافة غير ديمقراطية لا تحترم التعددية والتنوع وحرية الفرد وقبول الاختلاف والتعايش معه، ولكي تتحقق الثقافة الديمقراطية يجب أن يكون الناس مؤمنين بقيم الديمقراطية وتتوفر لديهم الرغبة أيضا في اكتسابها[2].

كذلك نجد أن النخب المفكرة أو المثقفة، التي تحمل أفكارا إصلاحية وتطالب بها هي قلة قليلة، كما يتم اعتقالهم أو اتهامهم باتهامات غير صحيحة، أو النفي وفي بعض الأحيان والتصفية الجسدية، وتشويهها تارة أخرى عن طريق اتهامها بالعمالة أو بالكفر والزندقة[3].

**3- ضعف مؤسسات المجتمع المدني :**

لقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالمجتمعات الحديثة، وتواجده وقوته رهينة بتواجد التعدد والتنوع والتناقض المنظم، ضمن فضاء ديمقراطي يحميه القانون، فكلما كانت الدول والمجتمعات فضاءات ديمقراطية كلما كانت الأرضية مناسبة ومهيأة لنشأة

---

[1] أمين لمشاقبة و شملان العيسى، **الاصلاحات السياسية في العالم العربي أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة**، الكويت: مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت، ص59.

[2] محمد الشيخ، **إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد عام 2011**، مجلة درسات شرق أوسطية، العدد 68، صيف 2014، ص 62.

[3] ابراهيم محمد عززيز، **إشكالية الاصلاح في الشرق الأوسط** ، السليمانية: مطبعة رون ، ط1، 2010، ص 212.

واستنبات المجتمع المدني، وكلما كانت الدولة استبدادية ومتسلطة بشكل تحكمي كلما ذاب المجتمع المدني وفقد وظيفته[1].

فالمجتمع المدني منبع الديمقراطية، وهو ركيزة أساسية من ركائز الإصلاح، نظرا لما يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني من دورا في صياغة أجندة الإصلاح، والمشاركة في تفعيل الإصلاح، كما لا يمكن تصور نجاح مشروع إصلاحي في ظل مجتمع مدني متخوف أو ضعيف وهش.

**4-الظروف الاقتصادية والاجتماعية المضطربة :**

أصبح توفير مستوى عالي من التحديث والتنمية الاقتصادية شرطا ضروريا من شروط انجاح أي عملية إصلاح سياسي، اذ ان ضعف المستوى المعيشي للمواطن الفرد يؤدي بالنتيجة الى انحسار التجربة الديمقراطية والمشاركة السياسية لانشغال الفرد بأمور تحسين وضعه المعيشي[2].

وعليه تعتبر الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها بعض الدول مثل ضعف الإمكانات وقلة الموارد، وزيادة حجم المديونية الخارجية، وانتشار الأمية والفقر والبطالة، وتفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء، والزيادة السكانية المرتفعة، وسوء التغذية وانخفاض المستوى الصحي، وغيرها من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية من أهم المعوقات التي تحول دون الاهتمام بالإصلاح ولاسيما السياسي الذي يصبح الحديث عنه أشبه بالترف الفكري، إذ ينصب اهتمام الغالبية الساحقة من أبناء المجتمع في تلك الدول نحو توفير الحاجات الأساسية من ماء ومأكل ومسكن.

---

[1]- نورالدين علوش، **المنظمات غير الحكومية ورهانات حقوق الانسان: نموذج المنظمة المغاربية لحقوق الانسان**، ناشري: دار ناشري للنشر الالكتروني، 2011، ص 15.

[2]- سهيلة عبد الأنيس، في معوقات التحول الديمقراطي في العراق(دراسة في المعوقات الداخلية)، متوفر على: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9425، 13:30، 2020/06/04.

## المبحث الثاني: ماهية الخطاب السياسي

في إطار الدارسات اللسانية مر مفهوم الخطاب بمراحل متعددة من التطور، وبإمكان الباحث في الدارسات اللسانية ومناهج الدارسات النصية وتحليل الخطاب أن يقع على عدد غير قليل من التعريفات المتباينة بشدة للخطاب، هي خلاصة للتطورات التاريخية التي طرأت على المصطلح، حتى بات في ظل هذا التراكم والاختلاف، يلفه قدر من السيلان والاضطراب[1].

### المطلب الأول: مفهوم الخطاب السياسي

يرى البعض أن " مفردة الخطاب في المعجم العربي هي ابتكار قراني، فأقدم وثيقة في اللغة العربية وردت فيها هذه المفردة هي القران الكريم حيث استعملت في ثــلاث ايات"[2] الخطاب من هذا المنطلق مفهوم ورد في القران الكريم وعبرت عنه الآيات التالية: "وشددنا ملكه واتيناه الحكمة وفصل الخطاب "[3]وفي قوله تعالى : "ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزني في الخطاب"[4] كما جاء في قوله سبحانه وتعالى: "رب السماوات والارض وما بينهما الرحمان لا يملكون منه خطابا"[5].الا ان الملاحظ هو ان المفردة لم تكن تدل على ما تدل عليه الان وتطورت من حيث الدلالة والمعنى اذ نجد لاحقا علماء الاصول قد "ابدعوا منظومة مفاهيمية واسعة تشمل مصطلحات مثل "اثر الخطاب" و"زمن الخطاب" و"مفهوم الخطاب"...لكن الاصطلاح الأصولي بقي محدود التداول في اطار علمي الاصول والفقه "[6].

---

[1]- عبد الرحمان الحاج، **الخطاب السياسي في القرأن السلطة والجماعة ومنظومة القيم**، بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2012، ص 22.

[2]- نفس المرجع، ص20.

[3]- القران الكريم، سورة ص، ص 20.

[4]- نفس المرجع، نفس السورة، ص 23.

[5]- القران الكريم، سورة النبأ، ص37.

[6]- عبدالرحمان الحاج، **المرجع السابق**، ص21.

-**الخطاب لغة:** الخطاب في اللغة العربية نجده قد تطور مع الزمن ليظهر بمعناه الحالي مع "العلوم الاجتماعية والحديثة وتحديدا البحوث اللسانية "[1]

فقد "ربطت الموسوعة العالميّة بين الكلمة الإنجليزيّة discourse وبين الكلمة اللاّتينيّة discursus التي كانت تعني "جرى هنا وهناك" المأخوذة من الفعل اللاّتيني discurrere، وهو ربط يفيد أنّ الخطاب "يجري" من متكلّم إلى سامع أو قارئ. وإذا ما عُدنا إلى المعاجم نجد قاموس روبار Robert الفرنسيّ يعرّف الخطاب بكونه: حواراً أو محادثة، خطبة شفويّة أمام جمع من النّاس، كتابة أدبيّة تعالج موضوعًا بطريقة منهجيّة، التّعبير الشّفويّ على الفكر، الكلام وقد يعني ملفوظا لغويّا قابلا للملاحظة"[2].

وعليه يقوم مفهوم الخطاب في اللغة – سواء العربية أو الأجنبية – على التلفظ أو القول بين طرفين: أحدهما مُخاطْب، وثانيهما مُخاطَب، فيفهم أحدهما الآخر عن طريق البينة وفصل الخطاب[3].

-**الخطاب اصطلاحا:** يعد مصطلح الخطاب(Discours) من المصطلحات التي أفرزتها الدراسات اللسانية الحديثة، حيث شهد تداولا كبيرا في مجالات مختلفة نظرا لدلالاته المتقاربة مع عدد من المصطلحات القريبة منه[4].

اما الخطاب السياسي، فيطلق عادة على خطاب السلطة الحاكمة أو الحركات، والأحزاب التي تحمل برامج سياسية، وهذا يعني أنه خطاب، موجه لتحقيق مقصد سياسي

---

[1]- نفس المرجع

[2]- سماح حمدي ، **تحليل الخطاب السياسي ،مايجب ان يكون ،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية مقالات لمعهد 16 نوفمبر 2016** .الموقع الالكتروني للمعهد https://eipss-eg.org/ بتاريخ: 18:25، 2020/05/29.

[3]- عبد الرحمان الحاج، **المرجع السابق**، ص 19.

[4]- نعيمة شريفي ، ليندة شتواني ، **استراتجية التواصل في الخطاب السياسي بين التصريح والتلميح**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم الليسان، كلية الأدب واللغات، قسم اللغة والادب العربي، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية: 2013/2012، ص 35.

يؤثر في المتلقي واقناعه، ويحمل هذا الخطاب أجندة سياسية، يسعى المرسل لترسيخها، لذلك يستعمل الخطاب السياسي، الرموز والدلالات للتأثير في عواطف المخاطبين ليحقق أهدافه وغاياته[1].

...الخطاب السياسي هو أداة من أدوات التواصل التي تستخدم للتعبير عن المشاريع، والرؤى، والتوجهات، والمواقف، وتحاول التأثير في سلوك ورؤى وتوجهات الأخرين، كما أنها قد تتأثر بسلوك ومواقف الأخرين[2].

لا بد من الإشارة إلى أن الخطاب السياسي هو فعل خطابي قائم على أفكار أيديولوجية، تستند في تفاصيلها على ترسانة من الوعود القابلة للتحقيق أثناء الوصول إلى السلطة، مردها إلى صاحب الخطاب الذي يعتمد في التعبير عن خطته السياسية مجموعة من الأساليب البلاغية، تجعل من الخطاب أكثر تأثيرًا، لا يستطيع الملتقي مقاومة حبكته، سواء على المستوى الداخلي المتجسد في اللغة المقدمة بقالبها السلس والمتماسك، أو من خلال المستوى الخارجي المتخفي في النوايا التي تستهدف أطماع الجمهور والعالقة في اللاوعي فرديًا كان أم جماعيًا، ففي هذه الحلقة الخطابية تلتقي كل المكونات النظرية والإجرائية، فالأولى تفيد كل ما هو أيديولوجي، والثانية تقيس ما هو بلاغي ما دام الخطاب السياسي هو فعل خطابي قوامه القول، فإن توجهه يكون أسلوبيًا بامتياز[3].

---

[1]– حمدان رمضان محمد الخالدي، **مرجعيات الخطاب السياسي في القرآن الكريم دراسة تحليلية نقدية في علم الاجتماع السياسي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية، جامعة الموصل، كلية الأداب، قسم علم الاجتماع، العدد(4مج6)، تشرين الأول 2012، ص 29.

[2]– موسى جعفر راضي، **تداعيات الحطاب السياسي على السلم المجتمعي في العراق**، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لجامعة الأنبار، ص237.

[2]–غزلان عتقاوي، **الخطاب السياسي بين الفكر والبلاغة**، متوفر على الرابط:
https://www.ultrasawt.com/، 13:09، 2020/03/04.

## المطلب الثاني : وظائف وخصائص الخطاب السياسي

### أولاً: وظائف الخطاب الساسي

توجد أربع وظائف في أدبيات تحليل الخطاب السياسي، يسعى الخطاب السياسي إلى تحقيقها ليست مقصورة عليه لكنها تتجلى فيه بشكل لافت وهي[1]:

1- القمع والتمرَد: وذلك من خلال فرض القوانين والأحكام والعقوبات والتنظيمات، وشنَ الحروب، والتهديد وفرض الأوامر والتعليمات وما إليها[2].

2-إضفاء الشَرعية أو تجريد الآخرين (الأعداء والخصوم) منها: وذلك من خلال تجميل الذات وتقبيح الآخر، ومن خلال ادَعاء الانحياز إلى جانب الحق والخير والعدل في مواجهة من ينحازون إلى الباطل والشر والظلم عن طريق الاستشهاد برجال الدين والرموز التاريخية وإضفاء العقلانية من خلال الأرقام والإحصائيات وسرد القصص حقيقية كانت أم مزيفة[3].

3-المقاومة والمواجهة إزاء الخطاب السائد المهيمن، خصوصا إذا كان خطابا شموليا لا يراعي إنسانية البشر ولا يعدل بينهم.

4-التضليل: من خلال إخفاء بعض التفاصيل أو الحقائق لحساب تفاصيل وحقائق أخرى، أو التركيز على بعض جوانب الواقع دون غيرها تحقيقا لما سبق من غايات[4].

---

[1]- بهاء الدين محمد مزيد، **تبسيط التداولية، من أفعال الكلام إلى بلاغة الخطاب السياسي**، دار شمس للنشر ط2010 القاهرة ص121،122.

[2]- نفس المرجع، ص 123.

[3]- شيرين طقاطقة، **وظائف الخطاب السياسي**، متوفر على، https://mawdoo3.com/، 14:23، 2020/06/15.

[4]- نفس المرجع .

**ثانياً: خصائص الخطاب السياسي**

يتميز الخطاب السياسي بعدة خصائص، تجعله متفرد عن باقي الأنواع الأخرى من الخطابات، وهذا راجع الى ثلاثة اعتبارات، الأولى نظراً لغياب الاجماع حول مفهومه، والثانية نظراً لكونه خطاب أزمة، والثالثة نظراً لتوظيفه للمصطلحات السياسية[1].

ويمكن إدراج هذه الخصائص في النقاط التالية:

-يعد الخطاب السياسي من أكثر الخطابات المعاصرة تأثيرا واوسعها انتشارا ويرجع ذلك إلى ما يملكه من وسائل تساعد على انتشاره ومد نفوذه، مثل: وسائل الاعلام وسلطته القوية التي تنبع من قائله[2].

-يرتبط الخطاب السياسي ارتباطا كليا بظروف الواقع الخارجي، ويتفاعل معه، ويتأثر بجميع الأحداث الداخلية والخارجية[3].

-يعتني الخطاب السياسي أولا وأخيرا بالمضمون والفكرة في حين يأتي الشكل اللغوي في المرحلة الثانية.

-الخطاب السياسي موجه يهدف الى مقصد اقناعي وتوجيهي والى مد نفوذ صاحبه وتحقيق أهدافه، وليس له أغراض جمالية، ومن ثم يعتمد على الشكل المباشر البسيط واللغة الواقعية التي تعايش الجمهور، ويتفاعل معها فيسهل الفهم والاقناع[4].

-يميل الخطاب الساسي إلى الجماعية (المتمثلة في نحن الشعب، الأمة)[1].

---

[1]- زقاغ فتيحة، سحنون يسمينة، **الخطاب السلطوي دراسة تداولية للخطاب السياسي -خطاب عبدالعزيز بوتفليقة "أنوذجا"**-، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، كلية الأدب واللغات، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية: 2016/2015، ص، ص 14-15

[2]- مصطفى الزاوي، مصطفى بن حوى، **العلاقة بين الخطاب السياسي والمشاركة الانتخابية في الجزائر"الطالب الجامعي نوذجا"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 10، 2017/10/30، ص 105.

[3]- المكان نفسه.

[4]- محمود عكاشة، **لغة الخطاب السياسي دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال**، مصر: دار النشر للجامعات، ط1، 2005، ص346.

-ليس للخطاب السياسي قيم ثابتة، كالخطاب الديني، فقيمه وليدة الظروف والمصالح والاتجاهات والنفوذ، ومن ثم فهي غير ثابتة، وغير مستقرة وذات مفاهيم متعددة.

-القصد وعدم العفوية والتوجيه، ويفتقد إلى المصداقية، فالمصداقية هي كل ما تفرضه السلطة، وتراه صوابا، وليس كل ما يقال عين الحقيقة أوكل الحقيقة، انما هو ما تريده السلطة من الجمهور، وتهدف اليه[2].

-الاقتراب من الخطاب اليومي والتفاعل مع المجتمع والارتباط بالحدث الداخلي والخارجي والتفاعل المستمر بين الخطابين المطوب والمنطوق، فكلاهما يوظف أدوات الأخر[3].

-يأخذ الخطاب السياسي شكلا رسميا، ليعطي لنفسه قداسة الهدف ومصداقية الفعل وليقطع طرق الرفض والجدل، والمناقشة[4].

-الخطاب السياسي خطاب أحادي يقوم بتغييب الأخر واستبعاده من المثول أمام الرأي العام ولهذا فهو أحادي التوجيه والممارسة وغير قابل للثنائيات[5].

-يستخدم الخطاب السياسي المفردات الاجتماعية المعاصرة التي يستخدمها جمهوره[6].

رغم الخصائص التي يتميز بها الخطاب السياسي والتي تعطيه قوته، إلا أن طبيعة المتلقي وثقله ودوره في المجتمع، وحجم الحدث الذي أدى إلى إنتاج الخطاب، كلها عوامل تفرض نفسها على الخطاب، حيث تفرض على صاحب الخطاب أن يكون عرضه للخطاب السياسي يليق بطبيعة المتلقي[7].

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المرجع السابق، ص 346.

[3]- فريال بن الحاج جلول، **آليات الاقناع في الخطاب السياسي حطاب السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة نموذجا**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الآدب العربي تخصص اللغة العربية والاعلام، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم: كلية الآدب العربي والفنون، قسم الدرسات اللغوية، 2017/2016، ص 34.

[4]- محمود عكاشة، مرجع سابق، 347.

[5]- مصطفى الزاوي، مصطفى بن حوى، مرجع سابق، ص 111.

[6]- انفس المرجع.

[7]- نفس المرجع، ص 111.

**المطلب الثالث: أنواع وأهداف الخطاب السياسي**

**أولاً: أنواع الخطاب السياسي**

يتألف الخطاب السياسي من ثلاثة عناصر رئيسية وهي (الخطيب) موجه الرسالة، (الرسالة) الكلام الأفكار والنصوص المراد ايصالها، (الجمهور) المتلقي الذي ينبغي إيصال الرسالة له. فهي تعمل كمدخلات للنظام من جهة كما وقد تكون التغذية العكسية التي تغذي النظام أو المنظومة الفكرية بردود الأفعال تجاه مختلف القضايا ويمكن تقسيم الخطاب السياسي الى ثلاثة أنواع[1]:

**1-الخطاب السياسي الواقعي:**

هو الخطاب السياسي الذي يساهم في توضيح قضية، أو مسألة واقعية وأحداثها مازالت موجودة في لحظة قراءة، أو نشر الخطاب السياسي، ومن الأمثلة على الخطابات السياسية الواقعية: الخطابات التي تتحدث عن إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية[2].

**2-الخطاب السياسي الرسمي:**

هو عبارة عن خطاب مرتبط بموضوعات وقضايا رسمية خاصة بمؤسسات الدولة مثل الوزارات، ويتسم هذا الخطاب باقتصاره على موضوع واحد وبه تفاصيل مباشرة، ويكون في الغالب ملتزم بعدد صفحات قليلة[3].

**3-الخطاب السياسي المدني:**

هو الخطاب السياسي الموجه إلى عامة الناس، والهدف منه مخاطبة أفراد المجتمع، وسماع أرائهم، ومطالبهم، ومحاولة إيجاد الوسائل، والطرق التي تساهم في

---

[1]- حيدر علوان حسين وأخرون، تداعيات الخطاب السياسي على السلم المجتمعي في العراق، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، عدد خاص، 2018، ص 237.

[2]- الخطاب السياسي مدخل مفاهيمي، متوفر على الموقع: https://www.alloschool.com/، 12:09، 2020/06/05.

[3]- مجد خضر، **خصائص الخطاب السياسي**، متوفر على الموقع: https://mawdoo3.com/، 12:45، 2020/06/05.

تقديم المساعدة لهم، وعادة يستخدم هذا النوع من الحطابات من قبل المسؤولين كرؤساء البلديات، والمحافظين، أو المرشحين للانتخابات[1].

كما تجدر الإشارة إلى "أن طبيعة وشحنة أي خطاب تبرز في الاستعمال، أي أن المسألة هي كيفية استعمال الكلمات، فليست اللغة هي التي تحمل الطابع الأيديولوجي، إنما الاستعمال الذي تستعمل فيه اللغة هو الذي يحمل ذلك الطابع، وبهذا تكون اللغة وسيلة معبرة عن الارتباط الموجود بين الخطابين، إلى جانب الطاقة الأيديولوجية التي تميزها، ذلك أن السياسة تعتبر لعبة كلمات لا أكثر"[2].

وهذا ما يجعل الخطاب السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بالدعاية التي بدورها ترتبط أكثر بالحياة السياسية وبتقديم رسائل محددة تقصد أهداف بعينها، فالخطاب السياسي يحتل مكانة هامة نظرا لارتباطه بالدعاية والحياة السياسية التي تعمل على حماية المواطن والسهر على راحته[3].

**ثانياً: أهداف الخطاب السياسي**

يتميز الخطاب السياسي على أنه خطاب يقوم على عملية الاقناع للجهة الموجه لها الخطاب، بالإضافة الى تلقي القبول والاقتناع بمصداقيته من خلال العديد من الوسائل والطرق المدعمة بالحجج والبراهين وجي ان يوظف الخطاب السياسي الوسائل اللغوية والمنطقية الصحيحة، وجمل تعبيرية تتناسب مع طريقة التواصل مع الأفراد كالصور والموسيقى بالإضافة الى استعمال لغة الجسد، مع مراعات ان تتناسب مع الموقف والمقام الذي يتم القاء الخطاب السياسي على اساسه[4].

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– حسينة فلاح، **الخطاب السياسي الجزائري في رواية ياسمينة صالح وطن من زجاج "أنموذجا"**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي: جامعة بجاية، كلية الأدب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي،2014/2013، ص35.

[3]– نفس المرجع، ص35.

[4]– شيرين طقاطقة، **هدف الخطاب السياسي**، متوفر على الموقع، https://mawdoo3.com/، 17:43، 2020/06/22.

وأخيرا لا يسعني الا أن أقول إذا أردنا تحقيق الخطاب السياسي المنشود والمتطور الداعي الى الإصلاح والتغيير المجتمعي، فإنه يتوجب علينا اتباع القرآن الكريم والسنة النبوية لأن الإسلام لم يدع لأتباعه حجة في التضليل أو التحريف أو التغاضي عن الحق، لأنها تهدي العقول وتضبط العواطف[1].

الخطاب السياسي في المجتمعات الديمقراطية يتسم بالشفافية ويستوعب الرأي الآخر. ومن خلال الرأي الآخر تتبين العيوب ونقاط الضعف ومن ثم تقوم الجهة المعنية بالمعالجة اللازمة في الوقت المناسب. ومن هنا فإن الدول الديمقراطية تخصص ميزانيات مالية خاصة للمعارضة السياسية حتى لا تنزوي أو ترتمي في أحضان أعداء الوطن، فضلاً عن مساعدتها على أن يكون خطابها السياسي يمثل الرأي الآخر البنّاء. هذا في الوقت الذي يضيق النظام العربي ذرعاً بالمعارضة السياسية وإجبارها على الاستعانة بالجهات الأجنبية المعادية[2].

---

[1]– حمدان رمضام محمد الخالدي، **مرجعيات الخطاب السياسي في القرآن الكريم دراسة تحليلية نقدية في مجال علم الاجتماع السياسي**، جامعة الموصل ، كلية الأداب ، قسم علم الاجتماع، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية، العدد(4مج)، تشرين الأول 2017، ص39.

[2]– رمضان أحمد بريمة، **انحطاط الخطاب السياسي...تقويض لبناء الدولة وفتح للنسيج الاجتماعي**، متوفر على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/blogs/blogs/2018/11/2 ، 11:06، 2020/03/11.

# الفصل الثاني

## الإصلاحات السياسية في الجزائر من خلال خطاب رئيس الجمهورية السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة

## الفصل الثاني: الاصلاحات السياسية في الجزائر من خلال خطاب رئيس الجمهورية السابق عبدالعزيز بوتفليقة

مع مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين شهدت الساحة السياسية العربية موجة احتجاجات عارمة ضد الظلم والقهر والاستبداد وبغية تغيير واصلاح الوضع السياسي القائم شملت العديد من الانظمة السياسية العربية تحت مسمى ثورات الربيع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا... ما جعل النظام السياسي الجزائري يسارع الى تبني مجموعة من الاصلاحات السياسية اعلن عنها الرئيس الجزائري في خطابه للامة في الحادي عشر من ابريل من سنة 2011، وهو ما سنحاول دراسته من خلال هذا الفصل بالتطرق الى طبيعة الخطاب السياسي للرئيس عبدالعزيز بوتفليقة وكذا اهم الاصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر.

### المبحث الأول: الخطاب الرسمي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة

#### المطلب الأول: الدوافع والأسباب التي أدت الى القاء هذا الخطاب

إن العامل المؤثر والدافع بالسلطة الحاكمة بالجزائر، بالتحرك نحو عملية الإصلاح السياسي والمتمثلة في ذلك الخطاب الرسمي الإصلاحي، في ذلك الظرف وتلك الفترة تحديداً، بل وفي أغلب الأحيان ما تكون مرتبطة بجملة من الدوافع، ولعل أهمها الدافع الداخلي والدافع الخارجي.

**1/ الدوافع الداخلية:**

شهدت الجزائر في يناير 2011 انطلاق لموجهة من الحركات الاحتجاجية شملت معظم الولايات الجزائرية، بسبب زيادة أسعار مجموعة من المواد الغذائية كان على رأسها " أزمت الزيت والسكر"، كما استمرت هذه الحركات الاحتجاجية لتشمل العديد من البلديات والولايات، لتصل الى مناطق كانت توصف بالهادئة تقليديا، كمنطقة أقصى

الجنوب (أدرار وغرداية) والهضاب العليا وكثير من المدن الصغيرة والمتوسطة وحتى بعض القرى النائية.[1]

الركود الذي ميز اداء المؤسسات السياسية الرسمية والتخطيط في الاداء الاقتصادي رغم ارتفاع اسعار البترول لكن دون استغلالها في اقامة المشاريع التنموية، اضافة الى ارتفاع مدركات الفساد الذي وصل الى مستويات عليا في النظام السياسي الجزائري ما جعله عاجزا وفاشلا في مواجهة الازمات المختلفة، امام هذا الوضع راحت العديد من الاحزاب السياسية خصوصا المعارضة منها الى مطالبة النظام السياسي الى تبني الاصلاح والتغيير السياسي.[2]

إضافة الى قناعة السلطة الحاكمة بحتمية القيام بعملية الإصلاح ولو شكلية نظرا لما تفرضه الظروف الداخلية قبل الخارجية من ضرورة التسريع بخطوات الإصلاح حتى تتوقى مخاطر الهزات والقلاقل وأشكال الفوضى، التي ممكن أن تهدد استقرارها وتعرضها للمزيد من التدخلات الأجنبية.[3] وإيمانا منها بالقاعدة السياسية التي تقول:" كلما سارع النظام السياسي إلى الاستجابة الى مطالب شعبه، في لحظة تظاهر أو احتجاج، كسب أكثر ووفر على نفسه وعلى الدولة والمجتمع المتاعب والمشكلات، وكلما ابطأ في ذلك متدرجاً من الانكار، فالتعنت، فالمماطلة والتسويف، فالتجاوب الاضطراري بالتقسيط، خسر أكثر، وجلب لنفسه من المشكلات ما يفيض عن قدرته على الاستيعاب[4].

---

[1]- عبد الناصر جابي، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/يناير 2011)**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث، شباط/فبراير 2011، ص06.

[2]- عمراني كربوسة، سهام زروال،" الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد2011"، **مجلة المعيار**، العدد.49، المجلد 24، 2020، ص.693

[3]- أيمن حسين، الاستقلال الثاني **نحو مبادرة الإصلاح السياسي في العالم العربي**، مصر: مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، 2002، ص 10.

[4]- عبد الاله بلقيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2012، ص 136.

وعلى خلفية هذه الأوضاع، وخشية من اتساع نطاق هذه التظاهرات على نحو يجعل من الصعب التحكم فيها، بادر النظام الجزائري بتوجيه خطاب للأمة كخطوة إصلاحية منه من أجل احتواء هده المطالب الداخلية المتسارعة والمتصاعدة.

**2/ الدوافع الخارجية:**

مثلت موجة الاحتجاجات التي شهدتها اغلب الانظمة السياسية العربية والمتمثلة اساسا بثورات الربيع العربي والتي شملت كل من تونس ومصر وليبيا... وغيرها الدافع الكبير الذي جعل النظام السياسي الجزائري يطلق جملة من الاصلاحات السياسية التي تبناها خطاب رئيس الجمهورية في 15 ابريل 2011، وذلك من اجل امتصاص غضب الشارع الجزائري من جهة وقطع الطريق امام عدوى انتشار موجة الاحتجاجات التي ضربت العديد من الدول العربية خلال تلك الفترة من التاريخ السياسي للأنظمة السياسية العربية، لذلك كان العمل الخارجي الى جانب الدوافع الداخلية التي تحدثنا عنها سابقا من اهم العوامل والدوافع التي أدت بالنظام السياسي الجزائري الى اطلاق اصلاحات سياسية[1].

**المطلب الثاني: قراءة في خطاب رئيس الجمهورية**

لا يستطيع الفاعل السياسي، فرداً كان أم حزباً أم دولة، التعبير عن أفكاره وبرنامجه من دون خطاب فعّال يؤثر في المتلقي فكرياً وعاطفياً. وليس الخطاب السياسي مجرد كلمات أو تراكيب لغوية، إنما هو أجندة سياسية ورؤية استراتيجية ومشروع أخلاقي يعكس التكوين القيمي لصانعه وخلفيته الثقافية، ويؤدي أدوراً سياسية واتصالية ومعنوية في المجتمع.[2]

---

[1]– محوز عمر، معمر خديجة، "المتغيرات الخارجية ومسار الاصلاحات السياسية في الجزائر"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد.03، العدد01، جوان 2019، ص.85.

[2]– همام طه، "الخطاب الساسي مهارة شخصية للقادة ورسالة معلنة للدولة"، **صحيفة العرب**، العدد. 10518، لندن، 2017/01/20، ص 06.

ومن خلال التأمل في خطاب رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة، الذي وجهه للأمة بتاريخ الخامس عشر من شهر أفريل من عام 2011، نجد أنه تطرق الى العديد من الملفات التي طغت على الساحة السياسية انذاك، بداية بملف الامن والاستقرار الذي عمل عليه الرئيس السابق طيلة السنوات العشرة الاولى من وصوله الى السلطة، ويظهر ذلك جليا في قوله:" إن رهان الوطن في مطلع العشرية الفارطة كان يكمن في إخماد نار الفتنة والعمل على استتباب السلم واستعادة الوئام وصولا إلى إفاضة المصالحة الوطنية." ليتطرق بعدها الى ارساء دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال البرامج التنموية والاستثمارات في مجال البنية التحتية والقاعدية، وكذا ملفات السكن والبطالة وتحسين الخدمة العمومية وتسديد المديونية الخارجية. متحدثا في ذلك على اهم الانجازات التي تم تحقيقها خلال هاته السنوات، وفي الفقرة الموالية من الخطاب سلط الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة الضوء على ما يجري في الساحة الدولية والاقليمية من توتر واللاستقرار في اغلب الانظمة السياسية العربية، مؤكدا على موقف الجزائر في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول احتراما لسيادة الانظمة السياسية وشعوبها[1].

اما الفقرة الثالثة من الخطاب فقد تم الوقوف على ما شهدته الجزائر في يناير 2011 من اعمال عنف وحركات احتجاجية التي شملت العديد من ولايات الوطن، مؤكد على تحرك الدولة من اجل التكفل بكل مطالب الشعب الجزائري بداية بدعم المواد الغذائية الاساسية، وإطلاق مختلف اشكال الدعم الموجهة للشباب من توظيف وتحسين وفرة القروض البنكية، وكذا ملف السكن بكل صيغه. وصولا الى تحديث الجهاز البيروقراطي للدولة ودعم مشاريع التنمية المحلية[2].

[1]– انطلاقا من الخطاب السياسي الذي القاه الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة الى الامة بتاريخ 15 ابريل 2011.

[2]– نفس المرجع.

ليصل في الفقرة الرابعة من الخطاب السياسي الموجه الى الامة والمتعلق بملف الاصلاحات السياسية التي هي موضوع دراستنا، حيث اطلق الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة جملة من الاصلاحات السياسية انطلاقا من التعددية السياسية التي باشرتها الجزائر خلال الثلاثين سنة الماضية، مبينا رغبته في استكمال برنامج الاصلاحات وتعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دولة الحق والقانون وتقليص الفوارق وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين هاته الاصلاحات اجراء مراجعة عميقة لقانون الانتخابات والاحزاب السياسية والاعلام ، وقانون عضوي حول حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، اضافة الى قانون تمثيل المرأة ضمن المجالس المنتخبة، وكذا قانون البلدية والولاية ومجال الحركة الجمعوية من اجل تأهيل مؤسسات المجتمع المدني بصفتها فضاءات للتحكيم والوساطة بين المواطن والسلطات العمومية، ليختتم جملة الاصلاحات بإدخال التعديلات اللازمة على دستور البلاد وعرضه على البرلمان او طرحه للاستفتاء الشعبي

وعليه فإن الخطاب السياسي الإصلاحي الذي وجهه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للأمة بتاريخ 15 أفريل 2011 لم يكن خطاباً عادياً في يوميات السياسة في الجزائر، كما يعتبر من أهم الخطابات التي ألقاها السيد عبد العزيز بوتفليقة على مسامع الشعب الجزائري، ولعله يكون ابعد مدى لو وجدة خريطة الإصلاحات التي وعد بها طريقها الى التنفيذ، على الرغم من انها لم تلبي جميع رغبات وتطلعات وآمال الكثير من الجزائريين الذين خرجوا الى الشارع، غير أننا نستطيع أن نقول بأنه برنامج عمل إصلاحي غير مسبوق طيلة حكم الرئيس بوتفليقة أي منذ وصوله الى الحكم سنة 1999 إلى غاية لحظة توجيهه للخطاب.

**المطلب الثالث: ردود الفعل حول هذا الخطاب**

لقد اثار خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وما يحمله من مشروع اصلاحي ليوم 15 أفريل 2011، ردود أفعال متباينة من طرف رموز النظام وأحزاب المعارضة وبعض الصحف والحقوقيين، وشكلت جدلاً واسعا واختلافا واضحا بين طرف مثمن، وطرف أحر رافض لها.

**1-ردود فعل مثمنة:**

جاءت ردود أفعال رموز النظام واحزاب المولات، مؤيدة ومساندة لمشروع الاصلاح الذي دعا اليه رئيس الجمهورية في خطابه، حيث اعتبرت صحيفة الخبر ان الاصلاحات التي اعلنها رئيس الجمهورية «لا ترضي سوى احزاب التحالف الرئاسي الحاكم» المشكل من جبهة التحرير الوطني صاحبة الاغلبية في البرلمان والتجمع الوطني الديموقراطي برئاسة الوزير الاول احمد اويحيى، وحركة مجتمع السلم، وهو ما يؤكده رد فعل عبدالعزيز بلخادم الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عندما قال لصحيفة الشروق، خطاب الرئيس استجابة واسعة لما يطالب به الشارع الجزائري[1].

كما عبّر حزبا السلطة الرئيسيين المتمثلين في جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، عن تأييديهما المطلق واللامشروط لخطوات الاصلاح التي جاء بها رئيس الجمهورية، حيث رأيا فيه ترسيخ قيم الديمقراطية وتعزيز مسار الاصلاحات الطويل في الجزائر[2].

وهذا ما أكده الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عبد العزيز بلخادم في أول رد فعلي عن خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، حيث رأى أن في خطاب

---

[1]- يوسف خالد يوسف المرزوق، إصلاحات بوتفليقة لم تقنع الجزائريين، على الموقع الالكتروني: https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 ماي 2020.

[2]- الحسين الزاوي، رهانا تعديل الدستور الجزائري، على الموقع الالكتروني http://www.alkhaleej.ae/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 ماي 2020.

الرئيس استجابة واسعة لما يطالب به الشارع الجزائري، كتجذير الممارسة الديمقراطية، وتوسيع دائرة التشاور ومراجعة الدستور، ومراجعة القوانين بإشراك جميع الأحزاب السياسية [1].

**2- ردود فعل رافضة:**

لقد جاءت معظم ردود أفعل أحزاب المعارضة الجزائرية وبعض الشخصيات البارزة والحقوقيين إضافة إلى كبرى الصحف الجزائرية المستقلة غير راضية ورافضة لما اعتبره حزبا السلطة وبعض المناوئين للنظام من إجرءات ومناورات من طرف النظام على أنها اصلاحات جوهرية.

حيث قال مصطفى بوشاشي رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان وأحد مؤسسي التنسيقية الوطنية للتغيير «أصبنا بالإحباط لأننا كنا ننتظر ان تتم مراجعة القوانين من طرف مؤسسات منتخبة فعلا، وليس مؤسسات ترمز للتراجع الديموقراطي في الجزائر[2].

كما نجد أيضا الدكتور أحمد بن بيتور، رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق ورئيس "التحالف الوطني من أجل التغيير"، في حوار "لدويتشه فيله"* بأن الاصلاحات التي جاءت في خطاب رئيس الجمهورية هي مجرد إجراءات شكلية لا ترقى الى مستوى الاصلاح المطلوب ولا تستجيب لتطلعات وآمال الشعب الجزائري.

---

[1]- لخضر رزاوي، خطاب الرئيس استجاب لانشغالات الجزائريين، **يومية الشروق الجزائرية** ، العدد. 15644، 98 بتاريخ 15 أفريل 2011.

[2]- يوسف خالد يوسف المرزوقي، **الرجع السابق.**

*- إذاعة صوت ألمانيا أو دويتشه فيله هي الإذاعة الدولية لألمانيا إلى العالم الخارجي، وهي واحدة من كبريات إذاعات العالم الموجهة إلى الخارج. تعمل الإذاعة على التعريف بألمانيا ونشر الصورة الأصلية عنها ودعم التبادل الثقافي عبر محطات التلفزيون والراديو وشبكات الإنترنت، وللمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الموقع التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki

حيث قال إننا نسعى إلى تغيير نظام الحكم ككل، وليس فقط تغيير الأشخاص، طبعا إن تغيير الأشخاص مهم، ولكن هذا لا يكفي، لذا فإننا نطالب بتغيير نظام الحكم ككل للخروج من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي. لقد وصلنا إلى قناعة مفادها أن التغيير قادم لا محالة، سواء كان التحضير له بالهدوء عن طريق وضع استراتيجية لذلك من اجل الاستفادة منه، أم بترك الأمور على ما هي عليه الآن وهو الأمر الذي سيولد عنفا قد لا يحمد عقباه[1].

وفي الإطار نفسه كتب مدير تحرير جريدة الخبر كمال جوزي مقالا اعتبر فيه ان احداث تغييرات في الدستور وقوانين الاحزاب والاعلام انما هو حديث لذر الرماد في العيون، لان مشكلتنا ليست في النصوص بقدر ما هي كامنة في ممارسات القائمين على ادارة شؤون البلاد[2].

والحال هو كذلك بالنسبة لعبد الحميد مهري، الأمين العام الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني، حيث قال إن خطاب الرئيس حصر في تقديم إصلاحات تخص أساسا تعديل النصوص، وأكد أن خطابه تجاهل حقيقة كبرى ممثلة حسبه في "عجز نظام الحكم" الذي تكمن مساوئه في ممارسات النظام وقواعد عمله المتسترة أكثر مما هي ناشئة عن النصوص سواء تعلق بالدستور أو القوانين[3]."

## المبحث الثاني: طبيعة الاصلاحات السياسية التي نادى بها رئيس الجمهورية

### المطلب الأول: مضمون الاصلاحات السياسية

---

[1]- يوسف بوفيجلين، سياسة واقتصاد، على الموقع الالكتروني https://www.dw.com/ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 ماي 2020.

2- "إصلاحات الرئيس بوتفليقة لم تقنع الجزائريين"، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد3143، 15 أفريل 2011، متوفرة على الرابط، http://alwasatnews.com/news/537558.html .

3- ردود فعل الطبقة السياسية على خطاب الرئيس بوتفليقة، https://www.djazairess.com/elbilad/28904، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28 ماي 2020.

بغية مباشرة وتبني مبادرة الاصلاحات السياسية التي اعلن عنها الرئيس في خطابه والتي مست مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية، شكل رئيس الجمهورية هيئة مشاورات سياسية، تتولى إدارة الحوار مع مختلف الفواعل الأخرى والقوى السياسية، حول مقترحات العملية الإصلاحية، وأسند رئاسة هذه الهيئة الى رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح رفقة مستشارين في رئاسة الجمهورية، وقد تم عقد العديد من اللقاءات والنقاشات مع مختلف القوى السياسية وفواعل المجتمع، وتم إعادة النظر في جملة من القوانين المختلفة[1]. ويتمثل مضمون الخطاب في محتوى الإصلاحات التي جاء بها وهي:

**1 – رفع حالة الطوارئ:**

ويعتبر أهم قرار بخصوص مبادرة الإصلاحات التي تقدم بها رئيس الجمهورية، والتي فرضت بقرار رئاسي منذ 09 فيفري 1992[2] نظرا للأوضاع الأمنية الصعبة التي كانت تسود البلاد في تلك الفترة، الى حين إلغائه بصدور قانون رفعه من جديد الذي جاء في الجريدة الرسمية رقم 11-05 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1432 الموافق 22 مارس 2011، المتضمن رفع حالة الطوارئ.[3]

وثمن الكثير من المحللين هذه الخطوة واعتبروها بأنها تمثل خيار استراتيجي يثمن الإصلاحات السياسية ويكرس المكاسب الديمقراطية، كون أن رفع حالة الطوارئ

---

[1]– عمر بوجلال، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989–2014 الواقع وآليات التفعيل**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية تخصص السياسات المقارنة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2014–2015، ص 119.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي رقم92–44 مؤرخ في 05 شعبان 1412 الموافق لـ 09 فيفري 1992، يتضمن اعلان حالة الطوارئ، العدد 10، الصادر في 09 فيفري 1992.

[3]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 11–05 مؤرخ في 17 ربيع الثاني 1432 الموافق 22 مارس 2011، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 11–01 المؤرخ في 20 ربيع الأول 1432 الموافق 23 فيفري 2011، يتضمن رفع حالة الطوارئ، العدد 19 الصادر في 23 فيفري 2011.

ستزيل شكليا العديد من الحدود والقيود المفروضة على الأفراد والجماعات على حد السواء وتمنح تلك القوى الاجتماعية المختلفة حرية أكثر في المشاركة في الشأن العام [1].

**2 – قانون الانتخابات 12-01:**

من أجل تحقيق انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وسعيا من أجل تبني نظام انتخابي يتماشى ومتطلبات الواقع، ومن أجل توفير الجو المريح والحرية التامة للمواطن في اختيار من يمثله سواء على المستوى المركزي (التشريعي) أو على المستوى المحلي ( الانتخابات المحلية)، تم صدور القانون العضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالانتخابات [2].

**3 – قانون الأحزاب السياسية 12-04:**

جاء هذا القانون بموجب قانون عضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 [3]. من اجل رفع التضييق على الأحزاب السياسية.

كما تضمن وضع أسس ومعايير لتنظيم الحياة الحزبية في الجزائر، كما شكل منعطفا جديدا وهاما في مسيرة الجزائر لتحقيق التنمية السياسية والتي تقوم في أحد أركانها على بناء التنظيمات السياسية وتمكين المواطن من تأسيسها والمشاركة فيها [4].

---

[1]– عمر بوجلال، **نفس المرجع**، ص 119.

[2]– انظر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الانتخابات رقم 12-01 مؤرخ في 12 يناير 2012، متوفر على الرابط، نصوص الإصلاحات السياسية لـ 2012 . www.apn.dz

[3]– انظر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الأحزاب السياسية رقم 12-04 مؤرخ في 12 يناير 2012، متوفر على الرابط، نصوص الإصلاحات السياسية لـ 2012. www.apn.dz

[4]– مبروك ساحلي، **الإصلاح السياسي في دول شمال افريقيا دراسة حالة (تونس، الجزائر، المغرب)**، انقرة: مركز دراسات الشرق الأوسط، 225/ ديسمبر 2018، ص 05.

**4 - قانون تنافي العهدة البرلمانية 12-02:**

صدر القانون العضوي رقم 12-02 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، المحدد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية[1]. من اجل تكريس استقلالية الهيئة التشريعية إضافة الى الرفع من أدائها الوظيفي.

كما جاء أيضا من أجل تحديد حالات التنافي بدقة وقطع الطريق أمام بعض المنتخبين الذين كانوا يستغلون عهداتهم الانتخابية لتحقيق أمورهم ومصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة الذين اتخذوا المسؤولية الملقاة على عاتقهم من طرف الشعب من باب التشريف لا التكليف.

**5 - قانون الجمعيات 12-06:**

جاء قانون رقم 12 - 06 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، المتعلق بالجمعيات [2]، لإعادة هيكلة الحركة الجمعاوية في الجزائر (المجتمع المدني)، حيث جاء أكثر صرامة وشدة من القانون 90-31 حيث فصل الجمعيات عن باقي فواعل الحياة السياسية، كما حدد مصادر تمويل الجمعيات في المادة 29 منه، وطرق اعتمادها على المستويات المحلية، الجهوية، الوطنية، ودعا هدا القانون في جوهره الى إعادة بعث العمل الجمعوي [3].

---

[1]- انظر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون تنافي العهدة البرلمانية رقم 12-02 مؤرخ في 12 يناير 2012، متوفر على الرابط، نصوص الإصلاحات السياسية لـ 2012 www.apn.dz

[2]- انظر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون تنافي الجمعيات رقم 12-06 مؤرخ في 12 يناير 2012، متوفر على الرابط، نصوص الإصلاحات السياسية لـ 2012 www.apn.dz

[3]- قوي بوحنية ، **مرجع سابق**، ص 326.

**6 - قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة 12-03:**

جاء القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012 [1].

و من أجل تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية، وترقية حقوقها السياسية، كما وضع مسار تدريجي في نسب الترشح النسوي للمجالس المنتخبة بنسب تتراوح مابين 20 % و 50% [2]

**7 - قانون الاعلام 12-05:**

تمثل القانون العضوي للإعلام في القانون رقم 12 - 05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 [3]. الذي نص على ضمان حماية أفضل للعمل الإعلامي في تأدية مهامه وكذا في تدعيم الحوار التشاركي، بعد فترة طويلة من الاعلام الموجه منذ 1999 حيث كان الاعلام حكرا على الدولة [4]

إذاً يعتبر قانون الإعلام الجديد هذا من بين الإصلاحات التي أطلقها رئيس الجمهورية من أجل دعم وتعزيز الحريات العامة ومواكبة التطورات والتغيرات الدولية في مجال الإعلام.

**<u>المطلب الثاني :</u> واقع الإصلاحات السياسية**

إن الحديث عن واقع الإصلاحات السياسية التي جاءت في خطاب رئيس الجمهورية ليوم 15 أفريل 2011 يقتضي منا تسليط الضوء على مخرجات هذه العملية، خاصة وأن

---

[1]- انظر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة رقم 12-03 مؤرخ في 12 يناير 2012، متوفر على الرابط، نصوص الإصلاحات السياسية لـ 2012 www.apn.dz

[2]- فتيحة كلواز، **الشعب**، 30 ديسمبر 2014، ech.chaab.com

[3]- انظر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون عضوي للإعلام رقم 12-05 مؤرخ في 12 يناير 2012، متوفر على الرابط، نصوص الإصلاحات السياسية لـ 2012 www.apn.dz

[4]- عمر بوجلال، **مرجع سابق**، ص 122.

الخطاب الرسمي يؤكد على ان الجزائر تسير في طريق الإصلاح منذ سنوات، الإصلاح الذي وكأنه (عمل خيري) يتفضل به أهل السياسة على مجتمعاتهم المغيبة طويلاً عن مساهمة واعية وفاعلة"[1] ويمكن رصد واقع هذه الإصلاحات في مدى جديتها وفي مدى تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع.

ومن خلال قراتنا للإصلاحات السياسية التي جاءت في محتوى خطاب رئيس الجمهورية وإسقاطها على الواقع المعاش يتضح لنا أنها لا تعدو أن تكون إصلاحات فعلية وتغير حقيقي، أكثر مما هي عملية استبدال قوانين بأخرى كونها لا تختلف عن سابقتها في شيء، على غرار رفع حالة الطوارئ وما رافقها من وعود إصلاحية كقانون الانتخابات، والأحزاب السياسية، والإعلام، وتعزيز مشاركة المرأة، كونها لم تأت في إطار رؤية متكاملة للإصلاح السياسي، ولذلك فهي وان كانت تشير في مضمونها إلى احداث إنفراجة إصلاحية وديمقراطية حقيقية، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، بمعنى أنه لم يترتب عنها حدوث تغيير جوهري في الحياة السياسية الجزائرية، بل انها جاءت مخيبة للآمال الكثير من الجزائريين.

وفي هذا الصدد نجد أن قانون الاعلام القديم نص على أنه من أجل انشاء صحيفة يكفي فقط إيداع ملف على مستوى المحكمة، حيث يعتبر هنا وصل إيداع بمثابة اعتماد، في حين انه في حقيقة الأمر انشاؤها يخضع لاعتبارات سياسية ويتطلب موافقة دوائر نافذة في الحكم، والقانون الجديد نص على نفس الإجراءات مع فارق استبدال المحاكم بسلطة ضبط، يتم تعيين نصف أعضائها من قبل النظام والنصف الأخر من الصحفيين[2].

---

[1]– سليمان الهتلان، **الشارع يافخامة الرئيس في جذور وتدعيات الربيع العربي**، ط2، دبي: دار مدارك للنشر، 2012، ص 61.

[2]– فتحي بولعراس، "الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتجيات البقاء ومنطق التغيير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 45(2012)، ص 16.

وكذالك بالنسبة للأحزاب السياسية حيث كان القانون القديم ينص في حالة تأسيس حزب سياسي إذا لم ترد وزارة الداخلية على طلب الاعتماد في غضون 60 يوماً، يعتبر الحزب معتمدا بقوة القانون، لكن في الواقع يخضع تأسيس الأحزاب السياسية الى منطق السلطة وحسابتها [1].

وعليه فإن الإصلاحات التي أعلن عنها في ذاك الخطاب كذبها التاريخ، ولم ترقى لمستوى الحركات الاحتجاجية ولا المعارضة ، وظلت حبر على ورق كما عهدها الجزائريون منذ عقود مضت، لم تكن تهدف السلطة حينها احداث اصلاح حقيقي بقدر ما كانت تهدف الى امتصاص غضب الشارع والحفاظ على الوضع القائم، ويمكن رصد هذا من خلال ردود فعل المعارضة وبعض الحقوقيون بشأن هذه الإصلاحات السياسية.

جاءت ردود فعل المعارضة الجزائرية وكبرى الصحف الجزائرية المستقلة غير راضية على ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية.

حيث نجد أن "مصطفى بوشاشي" رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان واحد مؤسسي التنسيقية الوطنية للتغيير أصبنا بالإحباط لأننا كنا ننتظر أن تتم مراجعة القوانين من طرف مؤسسات منتخبة فعلاً، وليس مؤسسات ترمز للتراجع الديموقراطي في الجزائر[2].

كما اعتبرت صحيفة الخبر أن الاصلاحات التي اعلنها رئيس الجمهورية لا ترضي سوى احزاب التحالف الرئاسي الحاكم المشكلة من جبهة التحرير الوطني (الحزب الوحيد سابقا) صاحب الغالبية في البرلمان (136 نائبا) والتجمع الوطني الديموقراطي (62 نائبا) برئاسة الوزير الاول احمد اويحيى، وحركة مجتمع السلم (اسلامي 51 نائب[3].

---

[1] – **نفس المرجع**، ص 17.

[2] – أ.ف.ب، إصلاحات بوتفليقة لم تقنع الجزائريين ، مقال منشور في **ايلاف جريدة الكترونية مغربية** بتاريخ :2011/04/16، متوفر على الموقع https://elaph.com/Web/newsl تم الاطلاع عليه بتاريخ، 2020/05/20، على الساعة 20:00.

[3] – نفس المرجع.

**المطلب الثاني : معوقات هذه الإصلاحات السياسية**

توجد هناك العديد من العوامل التي أعاقت عملية الاصلاح السياسي في الجزائر ولازالت تعيقه، والتي حالت دائما عائقا وصداً منيعاً أمام كل محاولة إصلاحية ومن بين هذه العوامل ما يلي:

**1- انعدام إرادة حقيقية للإصلاح السياسي:**

تلعب الارادة الحقيقية والنية الجادة في عملية الاصلاح دورا هاما وحاسماً، فأي عملية اصلاحية ستظل مجرد حبر على ورق ولن تجتاز مرحلة الكلام (الخطاب) إلى مرحلة الفعل والتطبيق والتجسيد على أرضية الميدان مالم تتبناها السلطة الحاكمة بإرادة جادة، وتشرع في تنفيذها وفق خطط وبرامج محددة، وتتحول الى مشروع اصلاحي وطني.

ففي الجزائر رغم إطلاق الرئيس لحزمة من الاصلاحات وعلى الرغم من أهميتها، إلا انها بائت بالفشل، وذهبت أدراج الرياح كما جاءت على إثر هبوب الرياح الربيع العربي نظرا لعدم وجود ارادة حقيقية من طرف السلطة.

ولعل خير دليل على عدم وجود إرادة حقيقية من طرف الرئيس حيال الاصلاحات التي أطلقها هو رفضه وعدم استجابته "بإقالة أي من الوزراء الذين شهدت قطاعاتهم احتجاجات بسبب فضائح مالية مدوية، أو عجز واضح في تنفيذ السياسات، كوزارة الطاقة والمناجم أو وزارة السكن ووزارة التجارة ووزارتي التربية والتعليم"[1].

[1]- عصام بن الشيح، **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات جويلية 2011، ص .05

**2- غياب رؤية شاملة للإصلاح:**

إقترن عدم وجود ارادة حقيقية نحو عملية الاصلاح من طرف السلطة أيضا بعدم وجود رؤية شاملة للإصلاح تستند الى توافق وطني شبه عام يحدد فيه الأهم من المهم، من خلال اشراك الجميع دون استثناء حول مفهوم الاصلاح الذي نريده وماهي السبل والاليات لتحقيقه.

ولا شك أن غياب رؤية شاملة للإصلاح السياسي في الجزائر يعود سببه في الأساس إلى هيمنة السلطة وأحزاب المولات على الساحة السياسية في الجزائر، وعدم فتح حوار جدي مع الأحزاب وقوى المعارضة الأخرى، والمجتمع المدني بغرض بلورة مشروع وطني للإصلاح.

فعلى الرغم من المشاورات والحوارات التي عقدتها السلطة مع بعض أحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني من خلال "هيئة المشاورات التي شكلها الرئيس لهذا الغرض والتي اسند رئاستها الى عبد القادر بن صالح رئيس العليا للبرلمان، وعين له مساعدين اثنين، هما المستشاران في رئاسة الجمهورية محمد علي بوغازي والجنرال المتقاعد محمد تواتي،...حيث قامت بسلسلة من اللقاءات مع القوى السياسية وفعاليات المجتمع المدني خلال شهر كامل ابتداء من 21 ماي 2011إلى غاية 21 جوان 2011 "[1]. إلا أنها لم تسفر على نتائج ايجابية نظرا لعدم استجابة الهيئة لرؤى ومطالب بعض الأطياف، وتفويت فرصة المشاركة في المشاورات السياسية على رموز حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ المنحل[2].

**3- وجود قوى معارضة للإصلاح:**

[1]- عصام بن الشيح، **المرجع السابق**، ص 07.

[2]- نفس المرجع، ص 08.

يعتبر وجود قوى معارضة لأي عملية اصلاح من أكبر المعيقات التي تعيق أي عملية اصلاح في الجزائر، وتحول دون قيامه، بل وتسعى جاهدة الى الحفاظ على الوضع الراهن بحكم استفادتها من استمراره وبقائه ومن بينها ظهور ما يسمى بقوى "المال الفاسد".

تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عدة عوامل، فهي تعترض عملية التطور والبناء في المجتمعات والبلدان على المستويين العام والخاص، لأنها تهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة بطرق غير مشروعة، وأصبحت تهدد جميع مجالات الحياة ولا يمكن القضاء عليها إلا من خلال تضافر كافة الجهود الرامية إلى تجفيف منابعها وتشخيص مسبباتها ومحاولة علاجها بصورة جذرية[1].

وشهدت الجزائر في السنوات الأخيرة قضايا متعددة لها علاقة بالفساد، تجلت في تورط مسئولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، تزامن هذا الواقع مع ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000 ،و تبني الحكومة الجزائرية جملة من البرامج التنموية الاقتصادية (شهدت الفترة الممتدة من 2001 – 2014 ثلاث برامج تنموية) مخصصة لها غلاف مالي ضخم قدر بحوالي 30440 مليار دينار جزائري، حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للمشاريع الكبرى، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، نهب للمال العام، صفقات مشبوهة .... إلخ)، تكبدت الجزائر من جرائه خسارة قرابة 30 مليار دولار[2].

---

[1]– سلام صبحي، **الفساد الإداري والمالي كظاهرة وأساليب علاجها**، ط.01، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع،2015، ص 11.

[2]– مراد كريفارد و محمد أمين بربري، "دور وأهمية نظام الرقابة في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة الى حالة الجزائر"، **اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 17: السداسي الثاني 2017، ص .60

كما أكدت منظمة "الشفافية الدولية" في تقريرها السنوي للعام 2013، المتضمن مؤشر الفساد في العالم، أن الجزائر احتلت المرتبة 94 من بين 177 دولة، وهي متدنية، باعتبارها وضعت في النصف الأخير من السلم المتضمن البلدان التي ينتشر فيها الفساد، حتى بالنسبة للدول العربية، فقد جاءت الجزائر في المرتبة العاشرة، من سلم يتكون من 18 دولة. أما بالنسبة للدول الإفريقية فجاءت في المرتبة 24 ضمن 54 دولة إفريقية [1]

**4-ضعف القوى ذات المصلحة في الإصلاح:**

ان نفوذ القوى المعرقلة لعملية الإصلاح والتي تسعى لعرقلته وتعثره بسبب ضغطها المستمر باستعمالها لأساليب غير شرعية، قابله أيضا ضعف وهوان من طرف القوى ذات المصلحة في الضغط على السلطة والمطالبة بالتغير والإصلاح، إضافة الى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أخرى تحول دون تحقيق الإصلاح ومن بينها:

- عوامل سياسية: يلاحظ في الجزائر عدم التوازن بين السلطات الثلاث وغياب الفصل بينهما، وتفوق السلطة التنفيذية على باقي السلطات[2].إضافة إلى ضعف المعارضة السياسية، إن الضعف التنظيمي وحالة الانشقاق شبه الدائمة وسيطرة الصراعات الشخصية داخليًّا، وعدم التجديد العقائدي والفكري والخوف من الذهاب نحو الفئات الشعبية للحصول على دعمها للمطالبة وفرض مرحلة انتقالية تشمل آليات عمل النظام السياسي، لا تزال هي السمة الغالبة على المعارضة الجزائرية[3].

---

[1]- عبد الكريم حمودي، الاقتصاد الجزائري غني بموارده هائل بفساده، **الخليج اون لاين**، متوفر على الموقع التالي، https://alkhaleejonline.net

[2]- رفيق براهمية وعبدالرحيم بوزعرورة، **مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة 08 ماي 1945، 2014-2015، ص 81.

[3]- عبد الناصر جابي، وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة، **مركز الجزيرة للدرسات**، 22-05-2020، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/01/2016131124413923.html.

- عوامل اقتصادية: أصبح توفير مستوى عالي من التحديث والتنمية الاقتصادية شرطا ضروريا من شروط انجاح عملية التحول الديمقراطي واحداث الانفتاح السياسي والاقتصادي، اذ ان ضعف المستوى المعيشي للمواطن والفرد يؤدي بالنتيجة الى انحسار التجربة الديمقراطية والمشاركة السياسية لانشغال الفرد بأمور تحسين وضعه المعيشي[1].
- عوامل اجتماعية: وتتمثل في تخبط الجزائر في الكثير من الأزمات التي اثقلت كاهلها، كالبطالة وتدني القدرة الشرائية وغيرها، والتي تحولت الى قنابل موقوتة، بدأت تتفجر على شكل عنف وتخريب وقتل، جراء الإهمال والتهميش الذي تعرضوا له[2].

[1]– سهيلة عبد الأنيس،في معوقات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في المعوقات الداخلية، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 07، 2007، ص 19. متوفر على الموقع، https://www.iasj.net.

[2]– يوسف شلي، معوقات التغير في الجزائر تحت ظلال أزمة التسعينيات، **البيان**، العدد 09، 2012، ص 204.

# الخاتمة

بعد الدراسة والتحليل للموضوع الذي بين ادينا والموسوم بالاصطلاحات السياسية في الجزائر بين الخطاب والممارسة من خلال خطاب رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة في الخامس عشر من ابريل سنة الفين وإحدى عشر توصلنا الى:

ان الاصلاح السياسي يعتبر احد المداخل والمقاربات المهمة في عملية التحول الديمقراطي التي باشرتها العديد من الانظمة السياسية في العالم والتي من بينها الجزائر، ويعتبر كذلك احد المفاهيم ذات الاهمية البالغة في حقل العلوم السياسية نتيجة الدراسات والابحاث التي تناولت الموضوع من مختلف جوانبه والتي خلصت في اغلبها الى ضرورة وجود ارادة سياسية حقيقية من طرف السلطة السياسية الحاكمة لإنجاح عملية الاصلاحات السياسية التي تتبناها ، وكذا وجود وعي سياسي حقيقي من طرف افراد المجتمع من اجل الالتفاف حول عملية الاصلاح السياسي والعمل على انجاحها وهوما خلصنا اليه ايضا من خلال بحثنا والذي اثبتنا من خلاله صحة الفرضية الاولى التي انطلقنا منها والتي مفادها ان الإصلاح السياسي هو عبارة عن قناعة وإيمان النظام بضرورة وحتمية التغيير.

ولإنجاح عملية الاصلاح لابد من وجود خطاب سياسي فعال، باعتبار ان الخطاب السياسي في الادبيات السياسية هو عبارة عن الالية التي من خلالها تستطيع النخبة السياسية الحاكمة ايصال افكارها وبرامجها ومشاريعها لغالبية افراد المجتمع، باستخدام اسلوب أكثر اقناعا ولغة يستطيع من خلالها افراد المجتمع فهم ما تريده السلطة السياسية الحاكمة تبليغه وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية التي انطلقنا منها والتي مفادها ان الخطاب السياسي يعبر عن تلك الوعود والتصريحات التي تقدمها الحكومات من أجل عملية الإصلاح السياسي.

ومن خلال تتبعنا لمسار الإصلاحات السياسية في الجزائر نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ على مستوى الخطاب الرسمي، الا أن ذلك بقي حبيس ورهين الاطار النظري أي مجرد وعود وخطابات شكلية وترسانة قوانين مدونة على الورق دون تفعيل ذلك على مستوى الممارسة السياسية الحقة، كما يمكن القول : ان مردود عملية الإصلاحات

السياسية الأخيرة في الجزائر هو مردود ضئيل وهزيل للغاية، فعلى الرغم من الإصلاحات السياسية المعلن عنها في خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في 15 أفريل 2011 التي اعتبرت آنذاك من طرف الكثيرين على انها علامة فارقة في الخطاب السياسي الإصلاحي الجزائري، كما اعتبروها أيضا نقطة تحول للأمام، على غرار الإصلاحات الستة الشهيرة، الا أن ذلك لم يفضي الى تحول ديمقراطي حقيقي، "والدليل على ذلك عدم انعكاس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الفردي بشكل إيجابي على مستوى المعيشة اليومية لحياة المواطن، كما لاتزال الحياة النقابية وحركات المجتمع المدني في حاجة الى تمكن أكثر، ولايزال الاعلام في منظومته السمعية والبصرية بحاجة ماسة ومستعجلة للدفع به لتقديم بدائل إعلامية تتناسب مع المكانة الجيوسياسية للجزائر، كما أن عملية الإصلاح السياسي سارت بمنطق خطوة للأمام وخطوة أو خطوتين للخلف والتي هي في الجوهر محاولة لتحديث التسلطية أكثر من كونها سياسة لبناء الديمقراطية.

كما أن هذه الإصلاحات السياسية جاءت كردة فعل عن الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، وهذا ما يفسر نية وهدف السلطة من وراء هذه الإصلاحات ليس سعيا منها لتكريس وتعزز الديمقراطية كما اعتقد البعض وانما الهدف منها هو امتصاص لغضب الشارع والحيلولة دون وصول المد الاحتجاجي العربي الى الجزائر، ولعل بقاء التوجهات السياسية واستمرارها من السيء نحو الأسوء بعد اصدار هذه الإصلاحات السياسية وما شهدته الجزائر في سنة 2019 من انتفاضة شعبية وحراك سلمي مطالبا بإحداث تغيير جذري وشامل للنظام لخير دليل على ذلك.

كما لم تساهم الأليات المؤسساتية ولا القانونية التي استحدثتها السلطة من خلال خطابتها الرسمية من تفعيل اصلاح سياسي حقيقي.

ويعود ضعف الإصلاحات السياسية الى وجود فجوة كبيرة بين الخطابات الرسمية والإطار القانوني من جهة وواقع الممارسة من جهة أخرى.

وخلاصة القول ان الاشكال الذي تعاني منه الجزائر ليس في القوانين بل في عدم وجود إرادة حقيقية لتبني إصلاحات فعلية، هذا الذي لا يتحقق الا بإعادة النظر فيما يلي:

- إعادة النظر في النصوص الدستورية لإقامة توازن وفصل حقيقي بين السلطة التنفيذية وبقية السلطات مما يؤسس فعلا لبناء دولة القانون.
- دعم استقلالية المجتمع المدني ورفع هيمنة الدولة على هذا القطاع.
- دعم قوانين الأحزاب بترسانة قانونية تؤسس حقيقة لوجود معارضة فعلية لتقويم العمل الحكومي.
- على المستوى المحلي يجب تنظيم أنشطة من شأنها تحفيز الجماعات المحلية والنهوض بدورها الفعال في العملية التنموية.
- لابد من زيادة الشفافية حول المتغيرات السياسية في السلطة والحكم مع الارتباط القوي بالديمقراطية وحرية ممارسة العمل السياسي مما يمكن من مراجعة الخارطة السياسية.

# قائمة المصادر

# والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع**

**اولا: المصادر**

1) **القرءان الكريم**، سورة البقرة، الآية 11.

2) **القرءان الكريم**، سورة هود، الآية 88.

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الانتخابات رقم 12-01 مؤرخ في 12 يناير 2012، متوفر على الرابط، نصوص الإصلاحات السياسية لـ 2012 . www.apn.dz

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الأحزاب السياسية رقم 12-04 مؤرخ في 12 يناير 2012، متوفر على الرابط، نصوص الإصلاحات السياسية لـ 2012. www.apn.dz

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون تنافي العهدة البرلمانية رقم 12-02 مؤرخ في 12 يناير 2012، متوفر على الرابط، نصوص الإصلاحات السياسية لـ 2012 www.apn.dz

6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون تنافي الجمعيات رقم 12-06 مؤرخ في 12 يناير 2012، متوفر على الرابط، نصوص الإصلاحات السياسية لـ 2012www.apn.dz

7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة رقم 12-03 مؤرخ في 12 يناير 2012، متوفر على الرابط، نصوص الإصلاحات السياسية لـ 2012 www.apn.dz

8) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون عضوي للإعلام رقم 12-05 مؤرخ في 12 يناير 2012، متوفر على الرابط، نصوص الإصلاحات السياسية لـ 2012 www.apn.dz

9) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي رقم92-44 مؤرخ في 05 شعبان 1412 الموافق لـ 09 فيفري 1992، يتضمن اعلان حالة الطوارئ، العدد 10، الصادر في 09 فيفري 1992.

10) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 11-05 مؤرخ في 17 ربيع الثاني 1432 الموافق 22 مارس 2011، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 11-01 المؤرخ في 20 ربيع الأول 1432 الموافق 23 فيفري 2011، يتضمن رفع حالة الطوارئ، العدد 19 الصادر في 23 فيفري 2011

**ثانيا: الكتب باللغة العربية:**

1) ابراهيم محمد عززيز، **إشكالية الاصلاح في الشرق الأوسط** ، السليمانية: مطبعة رون ، ط1، 2010.

2) أحمد حسين الرفاعي، **مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية**، الأردن: دار وائل للنشر، ط1، 2005.

3) اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي ، **معجم مصطلحات عصر العولمة،( مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية واعلامية)**، قويسنا : مؤسسة كتب عربية ، 2005.

4) أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، **الاصلاح السياسي والحكم الرشيد: اطار نظري**، عمان: دار الحامد، 2010.

5) أيمن حسين، **الاستقلال الثاني نحو مبادرة الإصلاح السياسي في العالم العربي**، مصر: مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، 2002.

6) بهاء الدين محمد مزيد، **تبسيط التداولية، من أفعال الكلام إلى بلاغة الخطاب السياسي**، القاهرة : دار شمس للنشر ط2010.

7) بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا واشكاليات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011 .

8) خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

9) سلام صبحي، **الفساد الإداري والمالي كظاهرة وأساليب علاجها**، ط.01، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع،2015.

10) سليمان الهتلان، **الشارع يا فخامة الرئيس في جذور وتداعيات الربيع العربي**، ط2، دبي: دار مدارك للنشر.

11) عادل فتحي، ثابت عبدالحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006-2007.

12) عامر مصباح، **منهجية البحث العلمي في العلوم السياسية والاعلام**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

13) عبد الاله بلقيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، ط،1 بيروت: منتدى المعارف، 2012.

14) عبد الرحمان الحاج، **الخطاب السياسي في القرآن السلطة والجماعة ومنظومة القيم**، ط1.بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

15) عبد الناصر جابي، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/يناير 2011)**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث، شباط/فبراير 2011.

16) عبدالوهاب الكيالي واخرون ، **موسوعة السياس**ة ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، ج.01 .

17) عصام بن الشيح، **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات جويلية 2011.

18) عمار جفال، **المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي**، من مؤلف : كمال المنوفي، يوس محمد الصواني، ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي، ليبيا، المركز العربي لدرسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006

19) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر: دار هومه، 2002.

20) محمود عكاشة، **لغة الخطاب السياسي دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال**، مصر: دار النشر للجامعات، ط1، 2005،

21) مبروك ساحلي، **الإصلاح السياسي في دول شمال افريقيا دراسة حالة (تونس، الجزائر، المغرب)**، انقرة: مركز درسات الشرق الأوسط، 225/ ديسمبر 2018.

22) نورالدين علوش، **المنظمات غير الحكومية ورهانات حقوق الانسان: نموذج المنظمة المغاربية لحقوق الانسان**، ناشري: دار ناشري للنشر الالكتروني، 2011.

**ثالثا: الرسائل الجامعية:**

1) باهي سمير، **الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية: دراسة لنموذجي تونس وليبيا**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة01: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017.

2) حسينة فلاح، **الخطاب السياسي الجزائري في رواية ياسمينة صالح وطن من زجاج "أنموذجا"**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي: جامعة بجاية، كلية الأدب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي،2014/2013.

3) رفيق براهمية وعبدالرحيم بوزعرورة، **مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة 08 ماي 1945، 2014-2015، ص 81.

4) زقاغ فتيحة، سحنون يسمينة، **الخطاب السلطوي دراسة تداولية للخطاب السياسي – خطاب عبدالعزيز بوتفليقة "أنوذجا"**–، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، كلية الأدب واللغات، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية: 2016/2015،

5) شعبان العيد، **الاصلاح السياسي في الجزائر 2008–2013**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، قم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2014/2013.

6) شريفي نعيمة، شتواني ليندة، **استراتجية التواصل في الخطاب السياسي بين التصريح والتلميح**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم الليسان، كلية الدب واللغات، قسم اللغة والادب العربي، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية: 2013/2012.

7) عمر بوجلال، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989–2014 الواقع وآليات التفعيل**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2014–2015.

8) فريال بن الحاج جلول، **آليات الاقناع في الخطاب السياسي حطاب السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة نموذجا**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الآدب العربي تخصص اللغة العربية والاعلام، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم: كلية الآدب العربي والفنون، قسم الدرسات اللغوية، 2017/2016، ص 34.

9) كدروسي مختار وعرابي علي، **الاصلاحات السياسية في دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر والمغرب**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2016/2015

**رابعا : المقالات والدوريات:**


1) آمنة محمد علي ، سنان صلاح رشيد، "المرأة وتحديات الإصلاح السياسي – العراق نموذجا" –، **مجلة دراسات دولية** ، جامعة بغداد، العددان 77 و 78( 2003.

2) أمين لمشاقبة و شملان العيسى، الاصلاحات السياسية في العالم العربي أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة، الكويت: مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت

3) حمدان رمضام محمد الخالدي، مرجعيات الخطاب السياسي في القرأن الكريم دراسة تحليلية نقدية في مجال علم الاجتماع السياسي، جامعة الموصل ، كلية الأداب ، قسم علم الاجتماع، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية**، العدد(4مج)، تشرين الأول 2017.

4) حمدان رمضان محمد الخالدي، مرجعيات الخطاب السياسي في القرأن الكريم دراسة تحليلية نقدية في علم الاجتماع السياسي، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية**، جامعة الموصل، كلية الأداب، قسم علم الاجتماع، العدد(4مج6)، تشرين الأول 2012.

5) حيدر علوان حسين وأخرون، "تداعيات الخطاب السياسي على السلم المجتمعي في العراق"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، عدد خاص، 2018.

6) سليماني مباركة، "السياسة الامركية والاروبية تجاه الاصلاح السياسي في المنطقة العربية: الجزائر والمملكة المغربية نموذجا"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 12، 2019.

7) سهيلة عبد الأنيس،في معوقات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في المعوقات الداخلية، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 07، 2007، ص 19. متوفر على الموقع، https://www.iasj.net.

8) عمراني كربوسة، سهام زروال،" الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد2011"، **مجلة المعيار**، العدد.49، المجلد 24، 2020،

9) لخضر رزاوي، خطاب الرئيس استجاب لانشغالات الجزائريين، **يومية الشروق الجزائرية** ، العدد. 15644، 98 بتاريخ 15 أفريل 2011.

10) محمد الشيخ، " إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد عام2011" **مجلة درسات شرق أوسطية**، العدد 68، صيف 2014

11) محوز عمر، معمر خديجة، "المتغيرات الخارجية ومسار الاصلاحات السياسية في الجزائر"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد.03، العدد01، جوان 2019.

12) مراد كريفارد ومحمد أمين بربري، "دور وأهمية نظام الرقابة في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة الى حالة الجزائر"، **اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 17: السداسي الثاني 2017

13) مصطفى الزاوي، مصطفى بن حوى، "العلاقة بين الخطاب السياسي والمشاركة الانتخابية في الجزائر "الطالب الجامعي نموذجا"، **مجلة جيل الدرسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 10، 2017/10/30.

14) موسى جعفر راضي، تداعيات الحطاب السياسي على السلم المجتمعي في العراق، **عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لجامعة الأنبار**.

15) نصار اسعد نصار، "إصلاح الأمة في ضوء الكتاب والسنة: دراسة في مفهوم الاصلاح واتجاهاته والياته"، م**جلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 23، العدد الأول، 2007.

16) يوسف شلي، معوقات التغير في الجزائر تحت ظلال أزمة التسعينيات، **البيان**، العدد 09، 2012.

**17)** همام طه، "الخطاب الساسي مهارة شخصية للقادة ورسالة معلنة للدولة"، **صحيفة العرب** ، العدد. 10518، لندن، 2017/01/20.

**18)** فتحي بولعراس، "الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتجيات البقاء ومنطق التغيير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 45(2012

**خامسا : المواقع الالكترونية:**

1) ـــــــــــــ الخطاب السياسي مدخل مفاهيمي، متوفر على الموقع: https://www.alloschool.com/، 12:09، 05/06/2020.

2) ـــــــــ 'إصلاحات الرئيس بوتفليقة لم تقنع الجزائريين"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد3143، 15 أفريل 2011، متوفرة على الرابط، . http://alwasatnews.com/news/537558.html.

3) ـــــــــــــ ردود فعل الطبقة السياسية على خطاب الرئيس بوتفليقة، https://www.djazairess.com/elbilad/28904، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28 ماي 2020 11:06، 2020/03/11

4) رمضان أحمد بريمة، انحطاط الخطاب السياسي...تقويض لبناء الدولة وفتح للنسيج الاجتماعي، متوفرعلى الموقع الالكتروني: https://www.raialyoum.com/ 3 . 02/03/2020، 10:05،

5) أ.ف.ب،، إصلاحات بوتفليقة لم تقنع الجزائريين ، مقال منشور في ايلاف جريدة الكترونية مغربية بتاريخ :2011/04/16، متوفر على الموقعٍ https://elaph.com/Web/newslتم الاطلاع عليه بتاريخ، 2020/05/20، على الساعة 20:00.

6) أثر المتغيرات الداخلية والخارجية على التحول الديمقراطي في المملكة المغربية 20102017، 14:00 https://democraticac.de/ ?p=51131، 01/06/2020.

7) انطلاقا من الخطاب السياسي الذي القاء الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة الى الامة بتاريخ 15 ابريل 2011 .

8) الحسين الزاوي، رهانا تعديل الدستور الجزائري، على الموقع الالكتروني http://www.alkhaleej.ae/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 ماي 2020.

9) سماح حمدي ، تحليل الخطاب السياسي ،مايجب ان يكون ،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية مقالات لمعهد .الموقع الالكتروني للمعهد-https://eipss eg.org/بتاريخ: 16 نوفمبر 2016 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/05/29. على الساعة 18:25 .

10) سهيلة عبد الأنيس، في معوقات التحول الديمقراطي في العراق(دراسة في المعوقات الداخلية)، متوفر على: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9425، 13:30، 04/06/2020.

11) شيرين طقاطقة، هدف الخطاب السياسي، متوفر على الموقع، https://mawdoo3.com/، 17:43، 22/06/2020.

12) شيرين طقاطقة، وظائف الخطاب السياسي، متوفر على، https://mawdoo3.com/، 14:23، 15/06/2020.

13) طارق الجعدي محمد تركي بني سلامة، معوقات الإصلاح-السياسي في الأردن على الموقع الالكتروني:https://www.raialyoum.com/

14) عبد الكريم حمودي، الاقتصاد الجزائري غني بموارده هائل بفساده، الخليج اون لاين، متوفر على الموقع التالي، https://alkhaleejonline.net

15) عبد الناصر جابي، وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة، مركز الجزيرة للدرسات، 22-05-2020، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/01/201613112441392 3.html.

16) عمر طيب بوجلال، ادماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية، في: https://books.google.dz/books، 10:33، 02/06/2020.

17) غزلان عتقاوي، الخطاب السياسي بين الفكر والبلاغة، متوفر على الرابط: . https://www.ultrasawt.com ،تم الاطلاع عليه بتاريخ 04/03/2020، 13:09.

18) مجد خضر، خصائص الخطاب السياسي، متوفر على الموقع: https://mawdoo3.com/، 12:45، 05/06/2020.

19) محمد تركي بني سلامة، الإصلاح السياسي والحركات الإصلاحية في المنطقة العربية، مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.politics-dz.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ ، 2020/03/03. على الساعة 20:09

20) يوسف بوفيجلين، سياسة واقتصاد، على الموقع الالكتروني https://www.dw.com/ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 ماي 2020.

21) يوسف خالد يوسف المرزوق، إصلاحات بوتفليقة لم تقنع الجزائريين، على الموقع الالكتروني- https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international- : news، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 ماي 2020.

**ملخص الدراسة:**

**1-باللغة العربية:**

على ضوء تزايد الاهتمام بموضوع الإصلاح السياسي في الجزائر على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، تأتي هذه الدراسة التي بين أيدينا لتناول موضوع الإصلاحات السياسية في الجزائر بين الخطاب والممارسة والتي عبر عنها رئيس الجمهورية السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة في خطابه المتلفز يوم 15 أفريل 2011، وجاءت هذه الدراسة بهدف رصد والوقوف على أهم العوامل المؤثرة في عملية الإصلاح السياسي وتفكيك مضامين هذه الإصلاحات ومن ثم تقييمها مع الوضع الراهن وتبيان مدى مساهمة الإصلاحات والخطاب السياسي الرسمي في ترسيخ وإرساء الديمقراطية في الجزائر.

واتضح لنا من خلال دراستنا لواقع هذه الإصلاحات السياسية في الجزائر الى أنه على الرغم من ان الكلام عن الإصلاح في الجزائر كثير، سواء من قبل السلطة أومن قبل المعارضة الا أن الفعل قليل، وهذا يعبر عن واحدة من أهم المشكلات البنائية التي تعاني منها الحياة السياسية في الجزائر، وهي مشكلة الفجوة بين القول والفعل، الأمر الذي جعل الخطاب الرسمي يفتقر الى المصداقية، كما يشكل هاجس حقيقي بشأن مستقبل الإصلاح في الجزائر، لذلك فان التفكير في البدائل المحتملة للإصلاح الحقيقي تشكل عاملا مهما قد يدفع في اتجاه تبني سياسات إصلاحية جديدة، تخرج البلاد من المأزق الراهن وتضعها على الطريق الحقيقي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، ويجنبها مخاطر الانزلاق والوقوع فيما لا يحمد عقباه.

**الكلمات المفتاحية:**

الإصلاحات السياسية، الخطاب السياسي، الجزائر، رئيس الجمهورية.

**2- باللغة الإنجليزية:**

In light of the growing interest in the subject of political reform in Algeria at the official and popular levels, this study come to discuss the political reforms in Algeria between the speech and practice, after expressed by ex-President Abdelaziz Bouteflika in his televised conference on April 15, 2011. This study came with the aim of verified and identifying the most important factors affecting to the political reform process, pull all the contents of reforms apart and then evaluating with the current situation and showing how much the reforms and official speech contribute to the consolidation and democratization of Algeria.

It is clearly from our study through real learning of political reforms in Algeria that there is a lot of conversation about reform from the authority or the opposition and this present the most problems in political life in Algeria which is the difference between speeches and actions, this problem make the official discourse empty and without credibility, which is make a real concern about the future of reform in Algeria. Thinking about possible solution about real reform present an important factor that may push towards the adoption of new reform policies, which will get the country out of the current impasse and put it on the real path of economic, social, political and cultural progress, and avoid the risk of falling in many problems.

**Keywords:** reform policies, Algeria, official discourse, the opposition

## فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المقدمة | أ - ي |
| الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمفهومي الإصلاح والخطاب السياسي | 12 |
| المبحث الأول: ماهية الإصلاح السياسي | 12 |
| - الإصلاح لغة | 12 |
| - الإصلاح اصطلاحا | 13 |
| المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي | 13 |
| المطلب الثاني: دوافع الإصلاح السياسي | 15 |
| أولا: الدوافع الداخلية للإصلاح السياسي | 15 |
| 1- الدوافع السياسية | 15 |
| 2- الدوافع الاقتصادية | 16 |
| 3- الدوافع الاجتماعية | 17 |
| ثانيا: الدوافع الخارجية للإصلاح السياسي | 17 |
| 1- القيود السياسية والدولية | 18 |
| 2- تنامي موجة الإصلاح في العالم | 19 |
| 3- التحولات السياسية والدولية | 19 |
| المطلب الثالث: معوقات الإصلاح السياسي | 20 |
| 1- غياب الإرادة السياسية | 20 |
| 2- ضعف الثقافة الديمقراطية | 21 |
| 3- ضعف مؤسسات المجتمع المدني | 21 |
| 4- الظروف الاجتماعية والاقتصادية المضطربة | 22 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثاني: ماهية الخطاب السياسي | 23 |
| المطلب الأول: مفهوم الخطاب السياسي | 23 |
| - الخطاب لغة | 24 |
| - الخطاب اصطلاحا | 24 |
| المطلب الثاني: وظائف وخصائص الخطاب السياسي | 26 |
| اولاً: وظائف الخطاب السياسي | 26 |
| ثانياً: خصائص الخطاب السياسي | 27 |
| المطلب الثالث: أنواع وأهداف الخطاب السياسي | 29 |
| أولاً: أنواع الخطاب السياسي | 29 |
| 1- الخطاب السياسي الواقعي | 29 |
| 2- الخطاب السياسي الرسمي | 29 |
| 3- الخطاب السياسي المدني | 29 |
| ثانياً: أهداف الخطاب السياسي | 30 |
| الفصل الثاني: الإصلاحات السياسية في الجزائر من خلال خطاب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة | 33 |
| المبحث الأول: الخطاب الرسمي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة | 33 |
| المطلب الأول: الدوافع والأسباب التي أدت الى القاء هذا الخطاب | 33 |
| 1- الدوافع الداخلية | 33 |
| 2- الدوافع الخارجية | 35 |
| المطلب الثاني: قراءة في خطاب رئيس الجمهورية | 35 |
| المطلب الثالث: ردود الفعل حول هذا الخطاب | 38 |
| 1- ردود فعل مثمنة | 38 |
| 2- ردود فعل رافضة | 39 |
| المبحث الثاني: طبيعة الإصلاحات السياسية التي نادى بها رئيس الجمهورية | 40 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: مضمون الإصلاحات السياسية | 40 |
| 1- رفع حالة الطوارئ | 41 |
| 2- قانون الانتخابات 12-01 | 42 |
| 3- قانون الأحزاب السياسية 12-04 | 42 |
| 4- قانون تنافي العهد البرلمانية 12-02 | 43 |
| 5- قانون الجمعيات 12-06 | 43 |
| 6- قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة 12-03 | 44 |
| 7- قانون الاعلام 12-05 | 44 |
| المطلب الثاني: واقع الإصلاحات السياسية | 44 |
| المطلب الثالث: معوقات الإصلاحات السياسية | 47 |
| 1- انعدام إرادة حقيقية للإصلاح السياسي | 47 |
| 2- غياب رؤية شاملة للإصلاح السياسي | 48 |
| 3- وجود قوى معارضة للإصلاح | 48 |
| 4- ضعف القوى ذات المصلحة في الإصلاح | 50 |
| الخاتمة | 53 |
| قائمة المصادر والمراجع | 57 |